



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



قسم علوم التسيير
مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة سنة ثانية ماستر تخصص ادارة الأعمال
في مقياس:

المؤسسة والسياسة الاقتصادية

اعداد الدكتورة

ريم بن عيسى

السنة الجامعية: 2023/2022

تقديم المطبوعة

مطبوعة المؤسسة والسياسة الاقتصادية هي سلسلة من المحاضرات موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر تخصص ادارة الاعمال وذلك ليتسنى لجميع الطلبة التحكم في مفاهيم واساسيات ومبادئ مقياس المؤسسة والسياسة الاقتصادية.

وتهدف هذه المطبوعة البيداغوجية الى تعريف الطلبة بالمفاهيم المتعلقة بالمؤسسة والسياسة الاقتصادية بدءاً بمفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها الى التعرف الى السياسات الاقتصادية المختلفة مع ذكر أهم السياسات والتطرق الى أدوات هذه السياسات.

المحور الأول

لطالما كانت المؤسسة الاقتصادية محل اهتمام عديد الاقتصاديين والمفكرين في الميدان الاقتصادي على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية وانتماءاتهم الفكرية، إذ يعتبرونها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي والأداة الرئيسية في إحداث التنمية وانهاش أي اقتصاد .

إذ عرفت المؤسسة الاقتصادية عدة تغيرات وتطورات متلاحقة ناتجة عن مراحل التطور التي شهدتها النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي على عصور ممتدة من بداية ظهور المجتمعات البدائية (الإنتاج الأسري البسيط) فظهور الوحدات الإنتاجية ثم الثورة الصناعية الى وقتنا الحالي.

المتتبع لمراحل تطور المؤسسة الاقتصادية منذ ظهورها الى غاية الآن يجد أنها أصبحت تعيش في ظل اقتصاد عالمي شرس البقاء فيه للأقوى، هذا العالم الذي تغزوه المعلوماتية الفنية والمعرفة الدقيقة والتكنولوجيات العالية المتطورة بالإضافة الى الانفتاح على السوق العالمي أدى الى اتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي، فأصبحت المؤسسة عرضة للعديد من المخاطر التي استوجب عليها مواجهتها من خلال تلبية الطلب المتزايد، والحفاظ على جودة المنتج وتسويقه بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بمنافسيها مع احترام المدة الزمنية.

وتعتبر المؤسسة الاقتصادية وحدة انتاج يتم فيها تجميع وتوليف عدد من العناصر الاقتصادية، الى جانب أنها مكان يترجم فيه البشر قدراتهم الفكرية

والتصورية والابداعية في مجال انتاج السلع وتقديم الخدمات، كما أنها تمثل إطاراً منضماً لالتقاء وتفاعل مجموعة من الوظائف والوسائل المادية والجهود البشرية في سبيل تلبية الطلب.

أولاً: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

إن تقدم أي دولة مرهون بمدى تمكن مؤسساتها الاقتصادية من حل اشكالية التبعية لاقتصاديات أخرى، إذ تعتبر المؤسسة الاقتصادية في وقتنا الحالي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي والرابط الرئيسي للعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين المورد البشري الذي يعتبر أحد أهم عناصر المؤسسة والذي يشارك في العملية الإنتاجية التي تتم داخلها وكذا العناصر المادية والمعنوية الأخرى.

كما أن المؤسسة الاقتصادية قد شمل دورها مجالا واسعا فبالإضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي تطور دورها إلى الناحية السياسية (الشركات المتعددة الجنسيات) ثم إلى الناحية العسكرية والعلمية (مخابر البحث والتطوير) أيضا.

1- مفهوم المؤسسة الاقتصادية كنظام مفتوح

للمؤسسة الاقتصادية العديد من التعاريف ويعود هذا الى الاختلاف في الاتجاهات والمداخل والأزمنة لذلك من الصعب اعطاء تعريف موحد ومحدد للمؤسسة الاقتصادية بأنواعها وأحجامها وأهدافها المختلفة

ومن بين الأسباب نذكر:¹

¹ ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص: 8

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها بالإضافة إلى تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية سوء الخدمة منها أو الإنتاجية، دون أن ننسى الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجيات المتناقضة ويظهر ذلك جليا من خلال التعاريف التالية:²

عرفها تريوشي أنها: المؤسسة هي الوحدة التي تجمع وتتسق فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي.

وعرفها لماركس بأنها: المؤسسة الاقتصادية تتمثل في عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس راس المال وفي نفس المكان من اجل إنتاج نفس السلع.

حسب رأي كل من تريوشي و لماركس أن المؤسسة الاقتصادية هي وحدة إنتاجية فقط وهذا تعريف ناقص لان المؤسسة الاقتصادية قد تتكون من عدة وحدات وقد تتوزع في أماكن مختلفة، كما أن لماركس قال بأنها تستعمل عددا كبيرا من العمال و لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير من العمال وهذا غير صحيح والانتقاد الآخر في تعريف لماركس بأن المؤسسة تنتج نفس النوع من السلع في حين نجد أن المؤسسة قد تنتج أنواعا مختلفة من السلع.

وعليه نستطيع القول أن هذين التعريفين للمؤسسة الاقتصادية يشوبهما النقص، وهذا راجع للزمن الذي قدما فيه، حيث نجد الاقتصاديين الذين جاءوا بعدهما يعطون تعريفات أكثر شمولاً.

² ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998 . ص. 2 . 10

فقد عرفها فرنسوا بوركس بأنها: دمج لأسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة، بهدف بيع سلعة أو خدمة في السوق من أجل الحصول على ربح.

وعرفها كذلك بأنها: منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفتها. نلاحظ من خلال هذين التعريفين أنهما أكثر اتساعا من سابقيهما ، حيث يحدد فيهما هدف المؤسسة من نشاطها.

ولكن الانتقاد الموجه لهذين التعريفين أنهما لم يتطرقا إلى الناحية القانونية للمؤسسة. وعرفها لبرتون بأنها: كل شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق.

إذن نلاحظ أن هذا التعريف يركز على استقلالية المؤسسة.

من خلال جملة التعاريف المقدمة نستنتج أن:

“المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل: إنتاج/تبادل السلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه.

2- خصائص المؤسسة الاقتصادية

يمكن وصف المؤسسة الاقتصادية من خلال:³

- المؤسسة الاقتصادية مكونة من أقسام مستقلة مجمعة حسب هيكل تنظيمي خاص بها.
- المؤسسة الاقتصادية تملك حدودا تفصلها عن المحيط الخارجي.
- المؤسسة الاقتصادية نظام مفتوح لأنها تتكيف بوعي مع متغيرات المحيط بفعل القرارات المتخذة من طرف مسيريهها بواسطة نشاطات أعضائها.

3- أهداف المؤسسة الاقتصادية

يمكننا تقسيم أهداف المؤسسة الاقتصادية المختلفة الى أربع أقسام:⁴

- الأهداف الاقتصادية

- تحقيق الربح: لا يمكن أن يستمر وجود مؤسسة مالم تستطيع تحقيق مستوى أدنى من الربح، والذي يمكنها من رفع رأسمالها وتوسيع نشاطها والصمود أمام المؤسسات الاقتصادية المنافسة.
- عقلنة الإنتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ودفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.
- تحقيق الاستقلال الذاتي للمؤسسة الاقتصادية.

³ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، ص 14

⁴ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص: 17، 18.

- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.
- تقليل الواردات من الموارد الأولية، وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتجات النهائية عن الحاجات المحلية.
- الحد من الواردات خاصة السلع الكمية.
- إنتاج سلع معتدلة الثمن.
- تلبية حاجات المستهلكين المحليين.

– الأهداف الاجتماعية

- ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا شرعا وعرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.
- تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها.
- إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عامة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سواء لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية غالبا ما تكون في صالح المؤسسة.

- توفير تأمينات ومرافق للعمال: مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...الخ
- امتصاص الفائض من العمالة.

– الأهداف الثقافية والرياضية:

- توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافية مثل المسرح، المكتبات والرحلات نظرا لما هذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري مما ينعكس على عمله وأدائه داخل المؤسسة.
- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: مع التطور السريع لوسائل الإنتاج فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريباً كفيلاً بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل واستغلالها بشكل جيد عقلا، كما أن عمالها القدامى يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع وهو ما يدعى بالرسكلة وكل هذا يدعو إلى استعمال الكفاءات جيدا.
- تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، هذا بالإضافة الى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل، وهي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز ودفع الإنتاج والإنتاجية.

- الأهداف التكنولوجية:

■ البحث والتنمية: تطور المؤسسات أدى إلى توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطور الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل على نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية.

ثانيا: تصنيف المؤسسة الاقتصادية⁵

تصنف المؤسسة الاقتصادية حسب 3 معايير.

- تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار القانوني

1. المؤسسات الفردية: هي المؤسسات التي يمتلكها شخصا واحد.

مزايا هذا النوع من المؤسسات:

• صاحب المؤسسة هو المسئول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.

• صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة

عيوب هذا النوع من المؤسسات:

• قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة لوحده يمدّها بعنصر رأس المال.

• صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.

⁵ ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص. 8

• قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

• مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسئول عن كافة ديون المؤسسة.

2. الشركات: وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، واقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيمها إلى شركات الأشخاص، وشركات الأموال.

أ. شركات الأشخاص:⁶ وهي، شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

مزايا هذا النوع من المؤسسات:

• سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عدة شركاء.

• نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.

• من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.

• زيادة القدرة الآلية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء، كما تسهل إمكانية الحصول على القروض.

⁶ عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 24

عيوب هذا النوع من المؤسسات:

- حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
- مسؤولية غير محدودة للشركاء.
- وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.
- في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة الشركاء.

ب. شركات الأموال:⁷ كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

مزايا هذا النوع من المؤسسات:

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم وسنداتهم.
- إمكانية الحصول على الروض بشكل أسهل وأسرع.
- حياة المؤسسة أكثر استقراراً.
- إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

مزايا هذا النوع من المؤسسات:

- تخضع إلى رقابة حكومية شديدة.

⁷ مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000، ص: 151

• بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريهها غير المساهمين.

وهناك أيضا من يقسم المؤسسة الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى:

1. مؤسسات خاصة: وتندرج ضمنها المؤسسات الفردية والشركات.
2. المؤسسات العمومية: وتندرج ضمنها المؤسسات التابعة للوزارات
3. المؤسسات المختلطة: وتندرج ضمنها المؤسسات التي هي مزيج بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة

تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الحجم⁸

يعتمد هذا النوع من التصنيف على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة

أ. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي التي تضم اقل من 500 عامل وقد قسمت إلى:

• مؤسسات مصغر أقل من 10 عمال.

• مؤسسات صغيرة من 10 إلى 49 عامل

⁸ برايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAL عنابة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة عنابة، 2005-2006، ص: 06

• مؤسسات متوسطة من 50 إلى 499 عامل

ب. المؤسسات الكبيرة: وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عامل ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي

أ. المؤسسات الصناعية: تنقسم إلى نوعين وتشارك كلها في خاصية الإنتاج.⁹

1. المؤسسات الصناعة الثقيلة.

2. المؤسسات الصناعة الخفيفة.

ب. المؤسسات الفلاحية: هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها والإنتاج الحيواني والثروة السمكية.

ج. المؤسسات التجارية: هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري البحت، ويتمثل نشاطها في نقل السلع وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

د. المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين... الخ

⁹ السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية)، الجزائر: جامعة منتوري، صفحة 90، 91، 92، 93

ي. مؤسسات الخدمات: هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

ثالثا: وظائف المؤسسة الاقتصادية

لقد ظهر مفهوم الوظيفة في بداياته في عمل فايول الذي حدد عددا من الوظائف في المؤسسة ووضع لكل منها أهدافا وكيفية حركتها، والوظيفة هي مجموع ما يكلف به الفرد من مهام أو أعمال في إطار مسؤولياته والسلطات المعطاة في منصبه وهذا المفهوم يتم تحديده من خلال تحليل ودراسة المناصب ووظائفها بمختلف المستويات بالمؤسسة في إطار التنظيم وكذلك في إطار الهيكل البشري للمؤسسة والوظيفة بهذا المعنى تتحدد بالعديد من العوامل التقنية والمالية والتنظيمية¹⁰.

أما الوظيفة بمعنى ثان فيتحدد عند تجميع عدد من المهام والمناصب تؤدي دورا معينا ومنفصلا إلى حد ما عن باقي الدوار في المؤسسة، كما قسم فايول وظائف المؤسسة على:

1. الوظيفة التقنية : كإنتاج، تصنيع، تحويل
2. الوظيفة التجارية: شراء، بيع، تبادل
3. الوظيفة المالية: البحث عن الآمال وتسييرها

¹⁰ - PIERRE CONSO, Gestion financière de l'entreprise, 8ème édition, Dunod, Paris 2000 P54

4. وظيفة الأمن: حماية الممتلكات والأشخاص

5. وظيفة المحاسبة: جردن ميزانية، إحصائيات...الخ.

6. الوظيفة الإدارية: التنبؤ، تنظيم، قيادة، تنسيق، مراقبة...الخ.

إن موضوع المؤسسة الاقتصادية كان و مزال مجالا واسعا للدراسات العلمية و الاقتصادية، و الابحاث النظرية و الميدانية ، حيث تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الاساسية في اقتصاد أي دولة ، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لأن نشاطها بشكل عام يتضمن مجموعة من العناصر البشرية المتعاملة فيما بينها من جهة و العناصر المادية من جهة أخرى.

المحور الثاني

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلاً عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعد على ذلك.

كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم دول الع وفقاً للمزايا النسبية، وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية "بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة". وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي،

مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظيف الكامل و/أو استقرار الأسعار.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم، علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي، علاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق هذه الأهداف الكلية بالمجتمع. وعدم تحقق تلك الأهداف يفاقم من تلك المشكلات، ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، تتمثل فيما يلي:

- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.
- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.
- تدني معدلات النمو الاقتصادي.
- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها.
- اختلال توزيع الدخل القومي.
- اختلال هيكل الإنتاج.
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية الكلية فيما يلي:

1- السياسة المالية : تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والضرائب، وتغيير أي منهما يؤثر في مستوى الطلب الكلي في

المجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويتضح من ذلك أن السياسة المالية تتمثل أدواتها في مكونين: **المكون الأول للسياسة المالية وهو الإنفاق الحكومي**: ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة. ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار.

المكون الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب: وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي - بصورة غير مباشرة - من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظيف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، يزداد كل من مستوى التوظيف ومستوى

الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم؛ حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

2- السياسة النقدية : تتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي في المجتمع، ويتمثل العرض النقدي في إجمالي وسائل الدفع في المجتمع سواء في صورة نقود قانونية بكافة أنواعها، أو نقود مصرفية أو التزامات. والائتمان المصرفي، ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، وبدوره في مستوى الاستثمار، ومن ثم، في الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويقوم على هذه السياسة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في العرض النقدي في المجتمع من خلال التأثير في عديد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك على منح الائتمان، فضلاً عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد. ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الذي يمثل مكوناً من مكونات الطلب الكلي. ففي ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ويزيد من العرض النقدي في المجتمع، ويترتب على ذلك الأمر انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم، يزداد الاستثمار، وبالتالي، يزداد مستوى الطلب الكلي؛ مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما في ظل ظروف التضخم فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى تخفيض العرض النقدي بالمجتمع، ومن ثم، ارتفاع أسعار الفائدة،

وبالتالي، ينخفض مستوى الاستثمار وبدوره مستوى الطلب الكلي ، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

3- السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية: وتحكم هذه السياسات

علاقات الدولة مع العالم الخارجي، وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات هما: أولهما : **السياسة التجارية** وتتكون أدوات السياسة التجارية من التعريف الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف التأثير في الواردات والصادرات. ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. فإذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/أو رفع التعريف الجمركية على الواردات و/أو فرض قيود كمية على الواردات . مثل حصص الواردات . فضلاً عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك يهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. غير أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد . فقط . بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع.

ثانيهما : سياسة الصرف الأجنبي وتتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في النهاية في مستوى النشاط الاقتصادي. وتتبع الدول

نظماً مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي فيها؛ حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب؛ بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت. وتهدف هذه السياسة . عادة . إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى في المدى الطويل. غير أنه عندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى خفض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى؛ مما يؤدي إلى أن تصبح صادراتها أرخص نسبياً، وواراداتها أغلى نسبياً، ويترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد في الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري، كما يؤثر ذلك الإجراء أيضاً في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، في مستوى الإنتاج والتوظيف ومستوى الأسعار بالمجتمع.

4- سياسة الدخول : تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم الشديد. ويطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداً سياسات الأجور والأسعار. ويتم علاج التضخم الشديد وفقاً للفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه في الوقت نفسه . أيضاً . خفض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظيف، وهذا يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وهذا الأمر تكون تكلفته عالية جداً على المجتمع. وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة التضخم المتزايد. وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كلية في الأجور و/أو في الأسعار

إلى استخدام مؤشرات اختيارية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار. وتعد هذه السياسات بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من التضخم، ولذا، يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين.

وتجدر الإشارة قبل الانتهاء من هذا العرض الخاص بالسياسات الاقتصادية إلى أنه غالباً ما يوجد تعارض في تحقيق أهدافها؛ حيث يصعب تحقيق هذه الأهداف معاً في نفس الوقت. إذ أن تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف قد يكون على حساب التضحية بهدف أو مجموعة أخرى من الأهداف. فمثلاً، في ظل ظروف الركود الاقتصادي؛ فإنه يتم إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية بهدف زيادة كل من مستوى الناتج ومستوى التوظيف، فضلاً عن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. غير أن هذا يترتب عليه زيادة مستوى الطلب الكلي، ومن ثم، ارتفاع مستوى الأسعار، أي حدوث تضخم. ويحدث العكس في حالة علاج التضخم وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية.

وبالتالي، فإن هذا الأمر، يتطلب من متخذي السياسات الاقتصادية الاختيار فيما بين أهداف الاقتصاد الكلي والتوفيق فيما بينها، والقبول بالتضحية بحد أدنى مقبول في هدف معين أو مجموعة من الأهداف في سبيل تحقيق هدف آخر أو مجموعة أخرى من الأهداف وفقاً لظروف المجتمع التي يمر بها، وكذلك وفقاً لأولوياته في تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث

مفهوم السياسة المالية:

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة القواعد والأساليب و الوسائل و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة و معنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

و قد تطور المفهوم حسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، و لكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة و الأنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية خلال فترة زمنية معينة و تتلخص الأهداف في الاستقرار الاقتصادي، و التنمية و العدالة في توزيع و توجيه النشاط الاقتصادي و علاج التضخم و الكساد، فهي دراسة للنشاط المالي و الحكومي للدولة.

ثانيا: أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتباين نشاطها مع نشاط الأفراد و ينسجم معه و توجد الأهداف و الجهود و لا تتعارض أو تتنافس و لذلك اصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي و من تحقيق الأهداف التالية:

أ. التوازن المالي:

و يقصد ضرورة أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة و الغزارة، ويلائم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية و الاقتصاد و ما إلى ذلك، و أيضا لاستخدام قروض لأغراض إنتاجية و هكذا.

ب. التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى الحجم الإنتاج الأمثل، و هذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص و العام و الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كما وجب على الحكومة الامتناع عن التدخل المباشر و

تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الضرائب إذ دعت الحاجة لذلك و
التوازن هنا يعني استقلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى
حجم الإنتاج الأمثل.

ج.التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد
في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية أن تقف
السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف
بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، و يمكن زيادة المنافع التي
يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة
توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب للعدالة.

د.التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي(نفقات الأفراد
للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة لنفقات الحكومة) و بين مجموعة الناتج
القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج

المتاحة و تستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها الضرائب و الإعانات و المشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات و غيرها⁽⁹⁾.

أدوات السياسة المالية و آلية عملها:

أولاً: أدوات السياسة المالية:

تمثل تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي و تحقيق أهداف السياسة المالية، و التي سبق شرحها و الذي نريد قوله هنا هو أن السياسة المالية أصبحت تأخذ دوراً وظيفياً، و لم تعد محايدة فقد أصبحت السياسة المالية أداة اقتصادية هامة لتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد و يمكن تقسيم أدوات السياسة المالية إلى:

1. أدوات تلقائية أوتوماتيكية:

أ. تغيرات تصاعدية في حصيللة الضرائب:

و المقصود هنا هو نظام الضرائب التصاعدية و هي الضرائب التي تتناسب طردياً مع الزيادة في الدخل إلى زيادة في حصيللة هذه الضرائب

(9) عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، طبعة 2000 ، ص426-427-428.

كما يؤدي الانخفاض في الدخل إلى انخفاض في حصيللة الضرائب و من جهة نظر اقتصادية فإنه في حالة وجود الركود في الاقتصاد تتراجع حصيللة الضرائب تبعا للدخول و هنا يظهر دور الضرائب التصاعدية في ضبط الإنفاق و منه تقليل للإنفاق الأمر الذي ساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفزه حسب حالة الاقتصاد⁽¹⁰⁾.

ب.تغير في مستوى الإنفاق: إن النمط الاستهلاكي للفرد يجعل التغيير في مستوى إنفاقه بطيئا ففي حالة الانكماش و تدني الدخل يستمر الإنفاق في مستواه فترة لا بأس بها من الزمن تخدم السياسة المالية التي تهدف إلى الإبقاء على الإنفاق حيويًا فلو ضربنا مثال شخص راتبه 4000 دج ينفق 3000 دج و بعدها انخفض راتبه إلى 2500 دينار فإنّ إنفاقه لن ينخفض بنفس النسبة بل سيضطر للجوء إلى وسائل كالاقتراض أو الاكتناز، حفاظا على نمطه الاستهلاكي 3000 دج ريثما يتأقلم مع الوضع الجديد و هذه الفترة تخدم مخططي السياسة المالية التي تهدف إلى المحافظة على الإنفاق.

(10) هيثم الزغبى و حسن أبو ريت: المرجع السابق ، ص207.

ج. توزيع الأرباح الرأسمالية: مع المعروف أن الشركات لا تعتمد إلى تغيير مستوى الأرباح القابلة على للتوزيع على المساهمين في المدى القصير، فإن كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فإن الشركات لا تعتمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين و العكس صحيح و بذلك فإن هذه السياسة تعمل في تصحيح الأوضاع و تحقيق أهداف السياسة المالية بطريق غير مباشرة.

د. الإعانات الحكومية: فإن دعم الحكومات للقطاعات و لناخذ مثلا الزراعة فإن من يشملهم هذا الدعم يبقى مستوى إنفاقهم و دخولهم مستقرا مما يحقق أهداف السياسة المالية و هي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات و مساعدات (11).

و بعد دراسة هذه الأدوات التلقائية ننوه إلى موضوعين هامين:
أ. إن هذه الأدوات أدوات آلية لا تتطلب أي سياسة فاعلة لأنها أدوات تلقائية.

(11) مصطفى سلمان: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، طبعة 2000 ، ص268-269.

ب. إن أي أداة من هذه الأدوات تكون عاجزة بمفردها أو مع غيرها من منع حدوث الكساد و التضخم و جل ما تستطيع هذه الأدوات عمله هو التخفيف أو المساعدة في تباطؤ معدل الزيادة أو النقصان في العام.

ثانيا: الأدوات المقصودة(المستقلة):

وسميت هذه الأدوات بهذا الاسم لأنها تتطلب تدخلا مباشرا و فاعلا من قبل الدولة و ذلك عن طريق دخول الحكومة بشكل مباشر في نشاطات معينة من اجل تحقيق أهداف السياسة المالية سواء كان ذلك في مجال التوظيف أو الأسعار أو النمو و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. زيادة نفقات الحكومة من خلال برامج الأشغال العامة: و ذلك من خلال إنشاء مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة و زيادة التوظيف و ذلك بإقامة مرافق الخدمة العامة مثل بناء الدور و شق الطرق و بناء المدارس و الاستثمار في مجال النقل و غيرها الأمر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل و يساعد على معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

ب. تغيير معادلات الضرائب :

حيث في حالة الكساد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق ، الأمر الذي يزيد الطلب الكلي و يساعد على إنعاش الاقتصاد و في حالة التضخم كقيام الحكومة بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي و يساعد على استقرار الأسعار.

ج. مشروعات التوظيف العام:

و هذه عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الإقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل ⁽¹²⁾.

ثانيا: آلية عمل أدوات السياسة المالية:

لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو تضخمية في الاقتصاد، و هنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية :

(12) هيثم الزغبى حسن أبو زيت، المرجع السابق ، ص326

(أ) حالة الكساد :

وتسود هذه الحالة عندما يعاني الإقتصاد من إنخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها ، وفي هذه الحالة نقول أن الإقتصاد يمر بحالة تباطؤ أو ركود ويتم إستخدام السياسة المالية للخروج من هذه الحالة أو الحد من تأثيرها كما يلي :

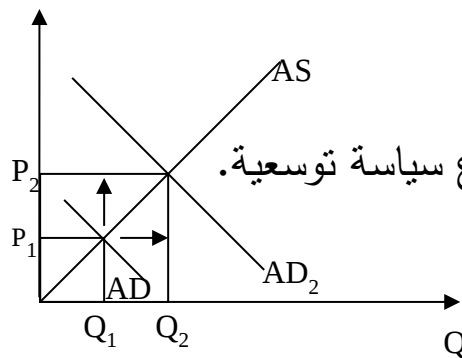
1.زيادة مستويات الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد حيث أن الإنفاق الحكومي هو بمثابة دخول الأفراد يعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي سيدفع المشاريع و المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب و زيادة الإنتاج تعني زيادة التوظيف و تقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم و رفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة على دخول الأفراد من ناحية و الحد من البطالة من ناحية أخرى و يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي و يحد من حالة التراجع.

2. استخدام كلا الطريقتين أي زيادة الإنفاق الحكومي من جهة و تخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل و خلق فرص الاستثمار للحد من البطالة و الكساد و ذلك باتباع سياسة توسعية على محورين محور زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب.

و يمكن استخدام الأشكال البيانية لإلقاء المزيد من الضوء على الآلية التي تتم بها استخدام هذه الأدوات لتأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب الكلي و العرض.

و الشكل (1) يوضح ذلك حيث يبين اتباع سياسة توسعية و ذلك بزيادة الإنفاق و خفض الضرائب مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 مما يعني زيادة الطلب الكلي و الناتج المحلي.

العرض الكلي: AS .



الطلب الكلي: AD في حال اتباع سياسة توسعية.
شكل رقم (1)

(ب) حالة التضخم :

كما نعلم فإنّ التضخم عبارة عن الزيادة غير طبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار و تستخدم أدوات السياسة المالية في الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد و المجتمع ككل و ذلك باتباع سياسة انكماشية و يمكن توضيح استخدامها فيما يلي:

1. رفع مستوى الضرائب و بالتالي دخول الأفراد و خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد المر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

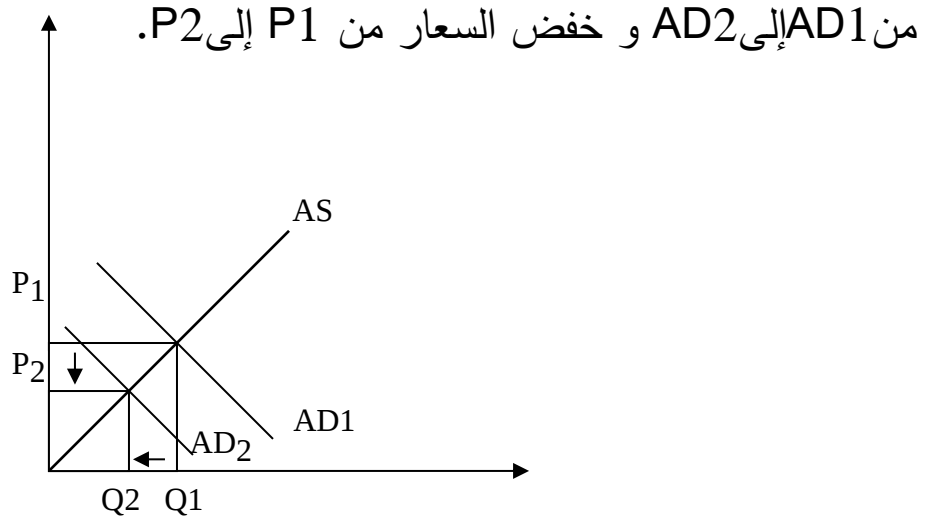
2. تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك و يحد من الطلب الكلي و يخفض مستوى الأسعار.

3. استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب و التوسع فيها و خفض الإنفاق

العام و الشكل 2 يوضح ذلك.

سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض الإنفاق و زيادة الضرائب أدت إلى

انتقال منحني الطلب الكلي⁽¹³⁾.



شكل رقم (2)

(¹³) هيثم الزغبى و حسن أبو زيت: المرجع السابق ، ص 204-205-206.

اتجاهات السياسة المالية

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشى. أولاً . الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزى ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء على البطالة. ويتم ذلك من خلال:

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الأدوات معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

ثانياً . الاتجاه الانكماشى ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي.

- زيادة الضرائب.

- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظيف الكامل.

5- أهداف السياسة المالية:

وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع. ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية هي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

2- تحقيق تخصيص الموارد الاقتصادية.

3- تحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني.

4- تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفيما يلي توضيح هذه الأهداف تفصليا وذلك علي النحو التالي :

1- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: والاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما. وهما :

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

2- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يقصد

بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية (رأس المال والموارد الطبيعية) والموارد البشرية (العمل والتنظيم) بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج (آلات ومعدات) و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.
- أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى أو بين غرض وآخر، أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

3- السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني: يتحدد توزيع

الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع، ومن ثمة فتدخل الدولة ينصب في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها.

4- السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

أبعاد السياسة المالية ودور الحكومة:

أولاً: أبعاد السياسة المالية و دورها في الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً:

تهدف السياسة المالية في الدول المتقدمة اقتصادياً إلى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السماح لميزانية الدولة بالتكيف تبعاً للدورة الاقتصادية، فمثلاً عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد، أي عندما يكون الإنفاق الكلي على الناتج القومي أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، يصبح لزاماً على الدولة أن تكيف مستوى إنفاقها و ما تجنيه من ضرائب و إيرادات أخرى لكي تخفف من حالة الكساد و تقلص هذه الظاهرة.

وبذلك فعلى الدولة أن تستخدم السياسة المالية بهدف زيادة مستوى الطلب و رفع الإنفاق الكلي للدولة حتى يتساوى مع قيمة الناتج، و أن تحقيق ذلك يتم بزيادة مشتريات الحكومة من البضائع و الخدمات، و هذا يعنى زيادة الإنفاق الحكومي أو يجب على الدولة أن تخفف من وطأة الضرائب ، و تزيد من القروض و الإعانات و الإعفاءات الضريبية، كأسلوب يهدف منه رفع الطاقة الإنتاجية و خاصة عندما تكون أمام حالة كساد.

و أيضا للسياسة المالية في الدول المتقدمة أهداف أخرى، منها العمل على تخفيف من وحدة التقلبات ، و تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص و نموه...الخ.

ثانيا: أبعاد السياسة المالية على الدول النامية:

إن ما تهدف إليه السياسة المالية في هذه الدول هو القيام بدور فعال في اتجاهين رئيسين ، أولهما العمل على معدل رأسمال اللازم لإنجاز برامج التنمية و زيادة تكوين رأسمال مما يؤدي لزيادة الناتج القومي، و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للضرائب، و اختيار ما هو مناسب من هذه الضرائب بقصد دفع القطاع إلى استثمارات من جهة و إضعاف الميل

للاستهلاك من جهة أخرى، و ثانيهما اتباع سياسة اتفاقية و ضريبية بقصد التغلب على الأزمات التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، و ذلك باتباع سياسة اتفاقية تؤثر في صالح الاستثمارات الخاصة (14) .

و من هذا المنطلق نجد أن تزايد حجم الإنفاق العام يمكن أن يكون دافعا لتحريك الأنشطة الاقتصادية، كما أن زيادة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإنتاجية في أولى مراحل إنتاجها، يمكن أن يكون حافزا لتحريك الاستثمارات في هذا المجال (15).

السياسة المالية و دور الحكومة:

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها و الإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة و التعلم و الإنشاءات و غيرها و مما لا شك فيه أننا و منذ أتى كينز بأفكاره حول دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد و

(14) عاد حمود القيسي: المالية العامة و التشريع الضريبي مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 3 2000، ص86

(15) محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد: الاقتصاد المالي و الوضعي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة 1999، ص335.

الاقتصاديون يرمون بأعينهم إلى الدور الحكومي، كلما أَلمت بدورة الحياة الاقتصادية ضائقة فظهرت البطالة أو هجمت الضغوط التضخمية.

و يمكن القول أن السياسة التي تتعامل و الإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية إلى تحقيق معادلات تشغيل واستقرار كلي في الأسعار لعل أهم أهداف السياسة المالية تتخلص في:

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- الوصول إلى معادلات نمو مرتفع.
- العمل على رفاهية المجتمع و إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

المحور الرابع

مفهوم السياسة النقدية:

يعيش العالم النقدي فترات تحول مهمة مرجعها إلى الحرب الاقتصادية ، تحرير الأسواق المالية، أضف إلى ذلك عولمة الاقتصاد، و منه فهو يعمل على معالجة الاختلالات التي تصيب اقتصاداته باتباع سياسات معينة أهمها السياسات النقدية و المالية التي تعتبر أدوات فاعلة لمعالجة الأزمات النقدية التي يواجهها العالم من حالات الركود و التضخم و البطالة و منه الخروج من هذه الوضعية.

لكن غالبا ما يكون لهذه السياسات نتائج عكسية على اقتصاديات هذه الدول و هذا غالبا ما يعود للنظم النقدية المتبعة و التي تحدث نوعا من التناقضات فيها أو دخول عوامل أخرى تؤدي لتفاقم حدة هذه الأزمات. و هذا ما يجعل هذه الدول مدركة أعف الأنظمة النقدية فيها. لذا فإن العالم النقدي يبدأ في العمل من أجل إيجاد القواعد الأساسية لنظم نقدية دولية جديدة تتجنب مساوئ النظم السابقة و تحتفظ في الوقت نفسه بميزاتها.

و من هنا جاء تعاقب الأنظمة النقدية و اختلافها عبر الزمن و تجدر الإشارة هنا أن الدولار الأمريكي تربع على النظام الدولي في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

و سنقوم بتسليط الضوء على أهم الجوانب النقدية الدولية حيث سوف نتعرض لأهم السياسات النقدية و المالية و الأدوات الخاصة بكل منها و كيفية عملها، ثم نتعرض إلى النظام النقدي الدولي منذ القرن التاسع عشر إلى غاية وضعنا الحالي، ثم أهم ما جاء به مؤتمر بروتون وودز: ميلاده و انهياره، و في الأخير نتكلم عن أهم الخيارات لإصلاح هذا النظام. و في الجزء الأخير نتطرق إلى أهم الأزمات النقدية و المالية، أسبابها، نتائجها و السياسات المتبعة في علاجها ثم أخيرا الاتحاد النقدي الأوربي و مكانته في النظام النقدي لعالمي الحالي.

1 مفهوم السياسة النقدية:

1. مفهوم السياسة النقدية و أهدافها:

أولا. مفهوم السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد و الائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد و ذلك بإحداث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها و بالمفهوم الواسع تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام

النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه و بناءا عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد بعض الأهداف القومية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي و من ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق إتباع لسياسة النقدية المناسبة و التي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية⁽¹⁾. و يتم التخطيط للسياسة النقدية لدى البنك المركزي الذي يبرز دوره من خلال استعراض وظائفه و نلخصها فيما يلي:

1. إصدار العملة الورقية و المعدنية.
2. الاحتفاظ باحتياطي الذهب و العملات و إدارتها.
3. إدارة الائتمان من حيث الكمية و النوعية و التكلفة بما يتناسب و متطلبات النمو و الاستقرار الاقتصادي.
4. معالجة الاختلالات المالية و المحلية و المشكلات الاقتصادية .
5. العمل كبنك للبنوك المرخصة و المؤسسات المالية بأنواعها و بنك للحكومة.

(1) هيثم الزغبى حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلى، دار الفكر للطباعة و النشر طبعة 2000 ص190.

6. الرقابة على أعمال البنك بما يكفل سلامة أوضاعها المالية (2)

ثانيا: أهداف السياسة النقدية:

1) الأهداف العامة للسياسة النقدية:

إنّ تحقيق النمو الصحيح و الدائم، مع التوازن العادل للثروة و ثمرات النمو ، على صانعي النشاط الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لكل سياسة اقتصادية وطنية، و في هذا المجال تكون السياسة النقدية إحدى الوسائل المهمة للعمل الحكومي للأسباب التالية:

1. بمجرد وجود النقود في الاقتصاد كوسيلة تداول، تصبح كميتها مهمة فنقصانها يعطل التداول و التبادل ثم النمو الاقتصادي، و لأن الادخار لا يكفي لمختلف الاحتياجات الاقتصادية كالاستثمار و تمويل الاستغلال فتدخل النقد يبقى ضروري لدفع النشاط الاقتصادي.

2. عكس هو أن تكون النقود في التداول بكمية تفوق الحاجة إليها فيؤثر ذلك على النمو و هذا حسب ثلاث ميكانيزمات.

(2) مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 2000 ص-174

أ. على المدى القصير، الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في طلب الشيء الذي يرفع من الأسعار فيدفع هذا إلى ارتفاع الأجور و التكاليف مؤديا إلى نقصان مقدرة الخدمات الوظيفية على المنافسة في الأسواق الدولية، و بعد فترة زمنية ، يسفر كل هذا على ارتفاع الواردات و انخفاض الإنتاج الوطني بمعنى توقف النمو الاقتصادي.

ب. لما تكون عملية الحصول على المال سهلة هذا يجعل متخذي القرار يتساهلون في اختيار الاستثمارات، غالبا ما تكون الاستثمارات سيئة فالديون السهلة المنال و القليلة التكلفة تشجع على التثبيت بالتجهيزات القديمة الشيء الذي يفوت الفرصة على البلاد في مواكبة التقدم التكنولوجي و يؤخرها عن المنافسة الإنتاجية الدولية زيادة على ذلك فإن التمويل السهل "الإصدار النقدي" يؤدي إلى وضع المؤسسات الناجحة في خطر بوضع الاقتصاد الوطني تحت الحماية التجارية فتتقلص الأسواق و ينخفض النمو العالمي.

ج. يجني التضخم كثيرا على المدخرين اللذين يروا مبالغهم تنخفض بنسبة التضخم هذا من جهة، و من جهة أخرى انه يقدم امتيازات للمدينين، إذ أن

مبالغ ديونهم تنخفض قيمتها الفعلية، هذا ما يجعل التضخم عنصر ظلم المسنين ذوي المداخل المحدودة إذ أن المعاشات غالبا ما لا تتبع تطور الأسعار و بالرغم من انه عمليا يمكن اعتبار السياسات النقدية وسيلة تحقيق العدالة الاجتماعية فقط لأنها تساهم في الحد من التحويلات الغامضة.

و بصفة عامة تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، الأسعار و العملة. هذه المهمة تتفد من خلال المتغيرات النقدية التي هي نفسها غير مراقبة جيدا و غاية السياسة النقدية هي التوازن الخارجي التحكم فيه ، و هي أسعار الفائدة، المجمعات النقدية و القرض و سعر الصرف

1)الأهداف الخاصة للسياسة النقدية:الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية هو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في المدفوعات الخارجية و مع توزيع أمثل لموارد المجتمع.

أما الأهداف الوسيطة أو العملية للسياسة النقدية هي واضحة نسبيا في نقاط تطبيقية لهذا الهدف العام و نميز ثلاث نقاط:

1.تنظيم النمو النقدي:قليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل التبادل و

كثير منها يولد التضخم.

2. جعل من أسعار الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية اللازمة: إن

أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي على جمع الموارد الادخارية اللازمة و لا

إلى اختيار الناجح للاستثمار . أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل جديا

الاستهلاك و الاستثمار.

3. تحقيق مستوى حسنا لاحتياجات الصّرف لتحقيق الاستقلال الوطني

اتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت و قدر محددين.

4. علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في

مجال التصدير و هو عامل تكلفة للسلع المستوردة و خلاصة القول أن

السلطات النقدية تهدف على تحقيق :

● مستوى جيد للنمو الاقتصادي.

● مستوى جيد لأسعار الفائدة.

● مستوى جيد للسعر الصرف (3).

(3) بخزار يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000ص

151-150-146-145-144.

2. أدوات السياسة النقدية:

لا شك في أن الكثير من الدول و بصفة خاصة الدول الآخذة في النمو تعاني من حدة المشاكل الاقتصادية و هذا يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية و سياستها المالية و النقدية بصفة خاصة و يدفعها إلى الاختيار بين البدائل المختلفة (4).

و مهما تعددت الأساليب التي تستخدمها الدولة للخروج من أزمتها الخاصة بمواجهة الاختلال الداخلي و الخارجي فإنها تضطر باستمرار إلى الالتجاء إلى السياسة النقدية لاتخاذ الإجراءات الخاصة بها و ذلك لما في النقود من أثر فعال مباشر و غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى (5). و هذا لا يتسنى إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي تنقسم إلى قسمين.

الأدوات التقليدية(الكمية) و الأدوات النوعية.

أولا: الأدوات التقليدية(الكمية): و ينقسم هذا النوع إلى ثلاث أدوات:

(4) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد، السياسات النقدية و البعد الدولي للأورو، مؤسسة شباب الجامعة طبعة 2000 ص42-43 .

(5) خالد الوصفي الوزني، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، طبعة 2000 ص305-306-307.

1. عمليات السوق المفتوحة:

و المقصود بالسوق هنا البيع و الشراء في السوق المالي للسندات و هذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق و تداولها فإنه يعتمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقودا و إذا كان هدفه العكس فإنه يعتمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود و ذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء و البيع بحيث يرغب المشتري في الشراء و يرغب البائع في البيع في الحالتان المذكورتان و هذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية (6).

2. سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك

(6) مصطفى سلمان و آخرون، مرجع سابق ص 275.

المركزية في القرن التاسع عشر و أوائل القرن عشرون إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية و الانكماشية حيث أن البنك المركزي عندما يهدف إلى اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد و معالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الإقراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد و دفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية و تنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود.

على صعيد آخر فعند الحاجة إلى السياسة الانكماشية لمكافحة التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي انه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية و رغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب على النقود و من آلية المضاعف يقلل ذلك حجم النقود في الاقتصاد.

3. نسبة الاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية و القصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود كما يلي:

● إذا أراد البنك لمركزي اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.

● في حال أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد قدرة البنوك على الأقراس و بالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب

انخفاض قدرة البنك على خلق النقود و الائتمان و يقلل من حجم النقد و يساعد على مكافحة التضخم (7).

ثانيا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد.

1. الرقابة على الائتمان: و تهدف إلى حد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة و ذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان و ذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.

2. الرقابة على الأرصدة الأجنبية: و ذلك من خلال سعر البنك المركزي إلى البنوك التجارية تقلل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية ، و ذلك بفرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية و لكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف و

(7) هيثم الزغبى أبو زيت، مرجع سابق ص 193.

لذلك فإنّ البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج و بالتالي يتدخل في توجه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.

3. آثار السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية و الأزمات:

أولاً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

إنّ أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق نوعا من الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، فمعنى هذا أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي و النقدي و يظهر ذلك واضح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة و التضخم و انخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية و بذلك يمكن للسياسة النقدية لو توافرت لها الظروف الاقتصادية الملائمة أن تحقق نوع من الاستقرار الداخلي ، فالسياسة النقدية قد تستخدم أحد أدواتها لامتناع فائض القوى الشرائية في سوق السلع و الخدمات و ذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في صورة أوعية ادخارية مغرية و أيضا تستطيع السياسة النقدية التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات و بذلك تكون السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة و التي

تستخدمها لمحاصرة التضخم و أيضا لحماية عملتها الوطنية من التدهور و لتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى تقضي الدولة على الاختلال بين التيار النقدي و السلعي.

ثانيا: السياسة النقدية و الأزمات الاقتصادية الحالية:

إذا تأملنا الظروف التي تمر بها جميع الاقتصاديات الآن سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو لوجدنا أنها تعيش في مناخ اقتصادي يسوده الخوف من الدخول في دائرة الركود و البطالة في الوقت الذي يستمر فيه ارتفاع الأسعار فعلى سبيل المثال نجد أن الدول الأنجلوسكسونية و كذلك فرنسا تعاني من الأزمة الحادة و التي تلوح لها بوابر احتمال عودة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 و بالنسبة للدول السائرة في النمو فالوضع ليس أفضل بل على العكس فبالرغم من هذه المظاهر تعاني أيضا من ازدياد حجم مديونياتها الخارجية و عجز جهازها الإنتاجي عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لغالبية السكان و تلاحق أزمات الغذاء و الإسكان و العمل و الديون علاوة على التضخم.

و على هذا فإن الاقتصاديات الصناعية التي تملك هياكل اقتصادية و صناعية قوية لدرجة تمكنها من الضغط على أسعارها حتى يضعف الطلب فإنّ هذه الاقتصاديات أصبحت تصدر تضخم إلى الدول السائرة في النمو و التي تستورد احتياجاتها من الدول المتقدمة صناعيا وفي مقدمة هذه الدول دول البترول التي حاولت تفادي هذه الظاهرة (استيراد التضخم) عن طريق ضبط أسعار البترول بأسعار عملة قوية أو أسعار الذهب و هذا أدى إلى بلورة ظاهرة التضخم.

أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو غير البترولية فيلزمها سياسة نقدية حكيمة يكون أساسها ضرورة توفير القدر الكافي من المدخرات لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل و التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي لاسيما و أن هذه الدول لم تستغل جميع مواردها المتاحة و الجدير بالذكر أن الركود التي تعاني منه الدول النامية يختلف في أساسه عن تلك التي تعاني منه الدول المتقدمة، حيث أن النوع الأول يرجع إلى ارتفاع أسعار الواردات و في مقدمتها موارد الطاقة البترولية فضلا عن تزايد عبء الدين الخارجي على هذه الدول و هذا يترجم في صورة تسرب جزء

كبير من الناتج القومي إلى الخارج سواء في صورة سداد لفائدة الدين و أقساطه أو قيمة الواردات.

كل هذا يؤدي إلى نقص مصادر التمويل الداخلية في الوقت الذي تتزايد فيه وسائل الدفع المتاحة بسبب الإصدار النقدي و هذا يجعل تدخل السلطات النقدية أمر مرغوب فيه للتعاون مع السلطات المالية و ذلك للحد من الزيادة في كمية النقود المتداولة و اتباع سياسة سعر الفائدة التمييزية بالنسبة للقطاعات المختلفة ورفع سعر الفائدة لاستقطاب المدخرات الداخلية و الخارجية و لامتناس فائض القوى الشرائية و الإنفاق بنوعية مع ربط الأجر بالإنتاجية (8)

(8) أحمد فريد، سهير، محمد مرجع سابق ص 156-169.

المحور الخامس

السياسة التجارية

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، على أساس التبادل للسلع والخدمات ما بين الدول، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول، وتسمح لها بتصرف الفائض من إنتاجها أو استيراد حاجيتها من فائض إنتاج دول أخرى.

تعريف السياسة التجارية

"هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها دولة ما في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف معينة تصبوا إليها و ذلك للوصول إلى أحسن سياسة تجارية تسير بها الشؤون التجارية لبلد ما " .

وتعرف السياسات التجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة) كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى).

و لقد برز في مناخ السياسة التجارية الخارجية " سياسة حرية التجارة حيث يرى أنصارها ضرورة إطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيد تعوقه و بعيدا عن تدخل السلطات العامة، و الثاني سياسة حماية التجارة و التي

يرى أنصارها بضرورة تدخل السلطات العامة في الدول في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية ."

أهداف السياسة التجارية

تتمثل أهداف السياسة التجارية فيما يلي

- تحقيق إيراد إضافي لخزينة الدولة : فكثيرا ما تلجأ الدولة إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على دخل.

- حماية الصناعات الناشئة "الوليدة" و ترشيد الصناعة : أي تشجيع الصناعات الناشئة على اكتمال نموها حتى تستطيع منافسة الصناعات النامية الأجنبية و ذلك عن طريق رسوم جمركية التي يترتب عنها تعويض المنتج المحلي عن الفروق بين نفقات الإنتاج في الداخل و الخارج، أما ترشيد الصناعة فهو التخلص من الآلات القديمة و إدخال الوسائل الحديثة.

- تحقق التوازن في ميزان المدفوعات : تفرض الدولة رسوما مالية على الواردات من بعض السلع و خاصة الكمالية و بذلك نقل الواردات يقلل طلب الدولة على العملات الأجنبية و منه عودة التوازن لميزان المدفوعات.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق : و الإغراق هو أن تباع نفس السلعة في نفس الوقت و بنفس الشروط بسعر أقل من سعر البيع في نفس السوق.

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية : من خلال عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الإنتاج المحلي.

أدوات السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية فيما يلي :

أولا : القيود الجمركية

"هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة في صور مختلفة، يكون من شأنها أن تؤثر في حجم كل من صادراتها و وارداتها أو في توزيعها الجغرافي، و أن تفرض في فترة معينة بذاته أو أغراض أخرى".

ثانيا : القيود التعريفية

يقصد بالقيود التعريفية أولا كما يبين من مدلولها التعريفي بالشيء المدرج في قائمة، و الغرض منه إحاطة من يعينهم الأمر بالرسوم الواجبة الدفع أو بالضريبة المقررة على السلعة. و تشمل القيود التعريفية على الرسوم الجمركية و تمثل القيد الأصل من بين قيد هذا النوع :

- الرسوم الجمركية : "هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع و البضائع التي تعبر حدودها الجمركية دخولا أو خروجاً، و من ثم فإن اجتياز السلع هذه الحدود، هي الواقعة المنشئة للرسم الجمركي".

- نظام الإعانات : يقدر بالإعانات تلك المساعدات و المنح المالية التي تقدم للصادرات من أجل تمكينها أمام المنافسة في الأسواق الخارجية، و لا تلجأ الدولة إلى منح الإعانات للصادرات بدرجة كبيرة نظرا لما يثيره هذا الأسلوب من مشاكل في تمويل الإعانات و هذا ما يقتضي فرض ضرائب في مجالات أخرى.

ثالثا : القيود الغير تعريفية

و يتفرع منها القيود غير التعريفية الكمية أو نظام الحصص، و القيود الغير التعريفية النقدية و أخيرا القيود الغير التعريفية الإدارية.

- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص، القيود الكمية، أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة من السلعة المعينة التي يمكن استردادها خلال مدة محددة و نادرا ما يطبق على التصدير، و قد انتشر نظام الحصص عقب الكساد الكبير في بداية الثلاثينات من هذا القرن و قد تراجع في الوقت الحاضر، و لنظام الحصص مزايا تتمثل في فعاليته البالغة بالمقارنة بالضرائب الجمركية في مجال تقييد الواردات، حيث أنه يسمح للدولة بدون أي شك منع استيراد السلع الأجنبية عند الوصول إلى بلوغه حدا معيناً.

- نظام الحظر: " إن خطر استيراد سلعة ما هو منع دخولها غير الحدود مثل المخدرات التي لا تدخل في الاستعمال الطبي، يطبق الحظر على

المنتجات الغير مسموح باستيرادها إلا بترخيص خاص يطلق عليه اسم "ترخيص استيراد" و يمنح من طرف وزارة المالية، و يوجد عدد من الحضر التقليدي المستمد من الاعتبارات الخارجية للحماية الجمركية مثل الحضر الضريبي (تبغ، كبريت.... إلخ) إنتاج و بيع المنتجات المحتكرة من طرف الدولة، كما نستطيع أن نصنف الحظر إلى حظر كلي و يكون عندما تحقق الدولة إكتفاء ذاتي فتمنع التبادل من الدول الأخرى و هناك حظر جزئي عندما تمنع الدولة التبادل مع بعض الدول أو في بعض السلع .

□ القيود النقدية: " أو إجراءات الصرف، و هي إجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في الدولة بتوزيع مالديها من عملات أجنبية عند إستيرادها للسلع و المنتجات، بدون أن تتعدى قيم هذه السلع أو المنتجات ما في حوزة الدولة من نقد أجنبي، بمعنى آخر إخضاع كافة المدفوعات الخارجية لقواعد و شروط محددة من ناحية كمية العملات الأجنبية المسموح بها و نوعها .

- القيود الإدارية : هي تلك الإجراءات الإدارية التي تضعها السلطات العامة في الدولة مستهدفة بذلك التأثير على المبادلات الخارجية إسترادا أو تصديرا و يمكن بهذه الإجراءات وصول الدولة إلى تحقيق سياستها الخارجية.

أنواع السياسات التجارية :

تقسم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما :

اولا: سياسة الحرية التجارية (التجارة الحرة) اي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية (التدخل في التجارة الخارجية) اي خضوع التجارة الخارجية الى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع .

ولكن من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فان الذهن ينصرف مباشرة الى سياسة الحماية التجارية ، كما إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردي ، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعا وقادرا على المنافسة في الأسواق العالمية فان قيود السياسة التجارية تميل الى الانخفاض والتساهل ، إما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج الى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة .

أولا : سياسة الحرية التجارية

ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه ، وذلك عائد الى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات

الفزيوقراط (الطبيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة ، وكانوا يؤمنون (1) بوجود الأيدي الخفية (Hidden Hand) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة (2) إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Just Price) والذي يحقق ربحا معقولا للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري .

وقد استمرت بريطانيا بإتباع هذه السياسة حتى الحرب العالمية الأولى إذ أصيب اقتصادها بعد الحرب بمشكلات استدعت تدخل الحكومة وفرض الحماية التجارية للإسراع بإعادة بناء ما دمرته الحرب .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية

ويقصد بها " حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، فضلا عن حماية المنافع العامة " .

ابرز الدواعي الى هذه السياسة :

□ تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي .

□ دعوة (كينز Kynz) الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية .

حجج انصار حرية التجارة :

تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على :

o زيادة الدخل القومي العالمي .

o انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية .

o الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة .

حجج انصار الحماية التجارية

□ تقليل البطالة : تعمل أدوات الحماية (التعريف أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل .

□ تنويع الإنتاج : تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فإن المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع .

□ حماية الدولة من الداخل : مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة ، أو التعرض للإغراق .

□ الحصول على الإيرادات : وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية.

□ حماية الصناعات الناشئة : اي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية ، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي(الكسندر هاملتون) عام 1791 ، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

اسباب حماية الصناعات الناشئة

o الحماية من العمل الرخيص : قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار ، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص .

دعم وحماية الاقتصاد الوطني : وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش أو اضمحلال بعض الصناعات الوطنية .

تحسين معدلات التبادل التجاري : يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الاستيرادات ، وعليه فان فرض التعريفه مثلا على السلع المستوردة سيؤدي الى رفع أسعارها وتقليل استيرادها ، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة الى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى .

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية

لكي تكون هذه الساسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي :

• أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة .

• أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا .

• أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل ، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية

بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحمايوية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي ، لذا فان اغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين . ويرى البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدرين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الاتية :

1- إن آثار الإعانة تكون مباشرة ، لان المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد .

2- إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار ، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك .

3- عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها .

4- قد تؤدي الإعانة الى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج .

أدوات السياسات التجارية : تقسم ادوات السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما :

اولاً - الادوات غير المباشرة (السعريّة) وتشمل :

* التعرفة الكمركية

* اعانات التصدير

ثانياً - الادوات المباشرة (الكمية) :

* الحصص الاستيرادية

* القيود غير التعريفية

الأول - الرسوم او التعريفات الجمركية (Import Tariffs)

من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة انواع منها هي :

• الرسوم او التعريفات النوعية وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة مثال ، (\$10) على كل طن سمنت مستورد او (\$400) على كل سيارة مستوردة ، او (\$5) على كل طن من الحنطة المستوردة .

• الرسوم او التعريفات القيمية (Account Tariffs) وهي نسبة مئوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة ، مثل (5%) على السيارات و (25%) على الثلاجات و (150%) على السجائر المستوردة .

• الرسوم او التعرفة المركبة (Compound Tariffs) وهي خليط بين الاثنين ، مثلاً (\$400) على كل سيارة مستوردة إضافة الى (5%) من

قيمة كل سيارة مستوردة عن كل سنة خارج الموديل . ومن الملاحظ ان (USA) تستخدم خليطا متناسقا من الرسوم القيمية والنوعية في حين تستخدم اغلب الدول الأوروبية الرسوم القيمية بشكل أساسي .

انواع التعرفة الكمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والانتاج والاستهلاك

1. - التعرفة المانعة Prohibitive Tariff : وهي التعرفة التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي كما في الرسم البياني ادناه .

السعر

S

P+t

P

D

O

الكمية

Q1 Q Q2

التعريف غير المانعة Non Prohibitive Tariff وهو النوع الشائع
الاستخدام حيث تؤدي التعريف بعد فرضها الى تقليل الاستيراد إلا إنها لا

تمنعه ، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية ، كما في الرسم البياني أدناه .

الثاني – إعانات التصدير Subsidies of Export

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا ودوليا بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف اثر الإعانة في انه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية كما في الرسم أدناه .

أنواع إعانات التصدير

1- الإعانات المباشرة Direct Subsidies

وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .

2 - الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies

وتشمل التسهيلات الائتمانية او السماحات الضريبية او إعفاء جزء من الإرباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجانا او مقابل سعر رمزي للمصدرين .

ثانياً - الأدوات المباشرة (الكمية) :

الأول - الحصة الاستيرادية : ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة (Quota) .

الثاني - القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى :

(1) الترتيبات الحكومية : مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية ، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات ...الخ .

(2) مشتريات الحكومة : وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي ، مما يعني اضعاف سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية .

(3) تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية : مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها ، اذ تستورد العلبة الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4 \$ للعلبة الواحدة .

4) الحصة التصديرية الطوعية : مثل الاتفاق بين اليابان و أميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما.

خاتمة

تعرفنا من خلال هذا البحث على أفكار الاقتصاديين التجاريين وتأكيدهم على تقييد التجارة الخارجية وبخاصة الجانب الاستيرادي، لأنهم كانوا يعتقدون بان التجارة الخارجية إذا ما كانت تؤدي الى حصول طرف ما على إرباح ، فان ذلك يكون على حساب الطرف الآخر.

غير إن المفكرين الفزيوقراط أو الطبيعيين قد مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتتاجرين ،ومن الجدير بالذكر إن نظريات التجارة الخارجية تقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة ، غير إن الواقع هو الأسواق عموما تسودها المنافسة غير التامة او المنافسة الاحتكارية او احتكار القلة ، وبناءً عليه فان عموم دول العالم اليوم إنما تقوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية :

العلاقات النقدية الدولية : فعندما يعاني ميزان مدفوعات إحدى الدول من مشكلة ما مثل العجز فإنها تلجأ الى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخل وهذا بحد ذاته يعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية .

رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة (قد تكون اجتماعية او سياسية أو صحيةالخ) من خلال الأدوات المباشرة لسياستها التجارية .

القيود المفروضة على التجارة ، والتي هي نتيجة لتركيب أسواق المنافسة غير التامة (أي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) باعتبارها الأسواق الأكثر شيوعاً في عالم اليوم . ومن الملاحظ ان بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريفات الجمركية او سياسة المنع).

المحور السادس

سياسة الأجور والأسعار:

تعرف سياسات الأجور والأسعار بأنها "أي إجراءات تدخلية مباشرة من الدولة بهدف التأثير على الأجور والأسعار". ويقصد عادة بكلمة الأجور "الأجور والرواتب" لأنها هي التي تشكل أهم عناصر التكاليف في الدول الصناعية. فهي - من جهة - سعر من الأسعار باعتبارها سعر العمل، وهي - من جهة أخرى - أهم أنواع الأجور في المجتمعات الصناعية من حيث الحجم إذ تشكل نسبة كبيرة تتراوح من 50 - 80 % من مجموع كلفة الإنتاج. ولكن سياسات الأجور والأسعار تشمل بحكم تعريفها التدخل في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية، بما في ذلك إيجارات العقارات أيضاً، باعتبار أن الإيجار سعر ودخل بأن واحد.

ونلاحظ في التعريف أنه يقصد بسياسات الأجور والأسعار تلك الإجراءات المباشرة لأن السياسات المالية والنقدية تعتبر كلها إجراءات غير مباشرة تهدف إلى التأثير على الأسعار والأجور. وبالتالي كان لا بد من تمييز سياسات الأجور والأسعار عن السياسات الاقتصادية الأخرى. وتهدف سياسات الأجور والأسعار - في العادة - إلى الحد من التضخم ومحاربه، وإن كان يمكن أن يكون لها أهداف توزيعية تقصد حماية دخول الفئة العاملة، أو بعض مجموعات، أو تحسينها. مثال ذلك سياسات الحد الأدنى للأجور، وسياسات تحديد أجور الأطفال.

أما محاربة التضخم من خلال سياسات الأجور والأسعار فتعود لسببين مهمين: أولهما أن بعض أنواع التضخم ينشأ عن ارتفاع الأجور. وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع من قبل التكاليف، التي أهم عناصرها الأجور. فسياسة الأجور في هذه الحالة سياسة نوعية في محاربة أسباب

التضخم. أما ثانيهما فهو أن كل تضخم يستمر فترة متوسطة أو طويلة يمر بمرحلة يستثير فيها الأوساط العمالية للمطالبة بزيادة الأجور. ومعلوم أن زيادتها تؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار، فيدخل التضخم بذلك في دورة شريرة من ارتفاع في الأسعار، فزيادة في الأجور، فارتفاع في الأسعار، فزيادة أخرى في الأجور، وهكذا. مما يقتضي تدخل الدول في محاولة لكسر هذه الدائرة.

ثانياً - أنواع سياسات الأجور والأسعار:

تتراوح سياسات الأجور والأسعار من إجراءات مراقبة التغيرات في الأجور والأسعار والتعليق عليها في وسائل الإعلام، إلى إجراءات تشجيع القطاع الخاص (المنتجين ونقابات العمال) على ضبط الزيادات في الأجور والأسعار ضمن حدود مقبولة من خلال بعض الحوافز والعقوبات، إلى الإلزام بالتقيد بتحديد الأجور والأسعار حسب اللائحة التي تفرضها الدولة، تحت طائلة العقوبات المالية والقانونية الأخرى. فلدينا إذن ثلاثة أنواع رئيسية من سياسات الأجور والأسعار، إنما هي في الحقيقة ثلاث درجات أو مستويات من التدخل المباشر.

فقد تكتفي الحكومة بالإشراف والرقابة، فتشترط مثلاً عدم إدخال أي زيادة في الأجور إلا بعد إعلام السلطة المختصة. فإذا ما أعلنت السلطة، ورأت في الزيادة اتجاهاً تضخمياً، اتخذت إجراءات يقصد منها إقناع أرباب الأعمال والعمال بعدم المضي في تنفيذ الزيادة المقترحة. وتشمل هذه الإجراءات في العادة الإقناع المباشر واستخدام وسائل الإعلام للتفسير من هذا الاتجاه، وبيان مساوئه. كما قد تعد إلى التدخل بالمشاركة في

المفاوضات بين العمال وأرباب الأعمال، فتكون طرفاً يحاول الإقناع من الداخل، وقبل الوصول إلى أي اتفاق.

وقد تعتمد الحكومة إلى وضع حدود وضوابط للزيادات في الأجور، وتطلب من العمال وأرباب العمل التقيد الاختياري بهذه الحدود والضوابط، بعد أن تحشد لها الدعم السياسي والإعلامي المناسب، بحيث تمارس ضغطاً نفسياً وسياسياً على ممثلي نقابات العمال ليكتفون بالزيادات التي لا تتجاوز الضوابط والحدود المرسومة.

وقد تتخذ الحكومة إجراءات أبعد من ذلك، بحيث تضع بعض الحوافز والعقوبات، ضريبية وغير ضريبية، لتشجع على الالتزام بالضوابط التي وضعتها لزيادة الأجور. كأن تقدم الحكومة بعض التنازلات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الذي يقبلون بعدم تجاوز الزيادة في الأجور للحدود التي اقترحتها الدولة، أو أنها تقدم لهم بعض البرامج الاجتماعية، مثل المعونات الاجتماعية للمتقاعدين، أو تحسين برامج رعاية الأطفال الذين هم قبل سن المدرسة، أو تحسن التأمين الصحي وسائر أنواع التأمينات، وبخاصة التعويضية، للعمال أو أنها تفرض بعض الغرامات والعقوبات الضريبية على المؤسسة التي تزيد أجور عمالها، أو تفرض على الأجور ضريبة تصاعدية تآكل الزيادات غير المرغوب فيها، أو تزيد على ذلك معاً.

وأخيراً، قد تعتمد الحكومة إلى اتخاذ إجراءات إلزامية تجبر فيها العمال وأرباب الأعمال على التقيد بعدم زيادة الأجور إلا في الحدود التي ارتضتها الحكومة وحسب المعايير التي قررتها، وذلك تحت طائلة العقوبات

المالية والجسدية، بما في ذلك الغرامات المالية، وسحب تراخيص العمل، والمحاكمة والحبس.

ومن السياسات الإلزامية أيضاً ربط زيادات الأجور ربطاً إلزامياً بمؤشر تغير الأسعار، وذلك بإجراء تفرضه الدولة، بأن تلزم أرباب الأعمال بزيادة الأجور بشكل تناسبي مع زيادة الأسعار. وقد تُزاد الأجور بنفس نسبة زيادة الأسعار، فيكون الربط عندئذ كاملاً. أو أنها تزداد بنسبة مئوية من زيادة الأسعار، بحيث تكون نسبة زيادة الأجور أقل دائماً من زيادة الأسعار. وينبغي أن نلاحظ هنا أن زيادة الأجور، الكاملة أو الجزئية، كثيراً ما تتضمن تأخراً زمنياً في تنفيذها، بالمقارنة مع زمن الزيادة في الأسعار. وذلك لأن زيادة الأسعار (معدل التضخم) تؤخذ في العادة عن فترة سابقة، ثم تطبق على فترة لاحقة بالنسبة للأجور، فتؤخذ مثلاً زيادة الربع الأول من السنة في الأسعار، لتطبق نسبتها برفع الأجور في الربع الثاني من السنة.

ثالثاً - التقييم الاقتصادي لسياسات الأجور والأسعار:

ينطلق التقييم الاقتصادي لسياسات الأجور من ثلاث نقاط رئيسية، هي :
أولها : مبررات الزيادة في الأجور وأسس تحديدها. ثانيها: مبررات التدخل الحكومي في تحديد الأجور والأسعار وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.
ثالثها: كفاءة سياسات الأجور والأسعار في تحقيق أهدافها. وقبل الحديث عن هذه النقاط الثلاثة ينبغي أن نلاحظ أن سياسات الأجور والأسعار إنما يقصد بها ما يتعلق بزيادات جميع الأجور أو معظمها، بحيث ينشأ عن ذلك زيادة في المتوسط العام للأجور وليس التغير الداخلي في بنية الأجور في المؤسسة الإنتاجية الواحدة. إذ قد تزداد أجور بعض الأعمال وتنقص

أجور أعمال أخرى لأسباب عديدة، ولكن ذلك يخرج عن نطاق سياسة الأجور والأسعار

1- مبررات الزيادة في الأجور وأسس تحديدها: إن هنالك سببين مهمين يعتبران الأساس النظري في تبرير الزيادات في الأجور، هما زيادة الإنتاجية والارتفاع العام في الأسعار (التضخم). فمن الناحية النظرية، يرتبط تحديد مستوى الأجور في سوق العمل بمقدار الطلب على العمل وبمقدار المعروض منه. أما المعروض من العمل فيتحدد بناء على عوامل سكانية واجتماعية وتعليمية وثقافية. وأما الطلب على العمل فيحدده حجم الإنتاج المرغوب به من قبل المنتجين (أرباب العمل)، في ظل معطيات محددة من حجم رأس المال الثابت والمستوى السائد للتكنولوجيا، وغير ذلك من عوامل. ولا شك أن أهم محددات حجم الإنتاج الذي يرغب بإنتاجه أرباب الأعمال هو الطلب على منتجاتهم في الأسواق. وفي ظل فرضيات المنافسة الكاملة والعائد المتناقص وتعظيم الربح ومرونة السوق، إلخ. فإن المنتجين سيرغبون في الاستمرار بزيادة إنتاجهم حتى تلك النقطة التي يتساوى فيها إيراد الوحدة المباعة الأخيرة (أي الإيراد الحدي للإنتاج)، وهو يساوي السعر، مع التكلفة اللازمة لإنتاج تلك الوحدة (أي التكلفة الحدية للإنتاج). إن تطبيق هذا المبدأ نفسه على سوق العمل يعني أن يرغب المنتج في الاستمرار في الطلب على العمل واستمرار الزيادة في الأجرة التي يرغب بدفعها للعامل إلى النقطة، التي تتساوى فيها الأجرة مع الإنتاجية الحدية للعمل (أي يتساوى ما يكسبه رب العمل من إيراد ناشئ عن عمل العامل مع ما يدفعه له من أجره). أما وراء تلك النقطة، فإن رب العمل سيخسر من استئجار عامل إضافي لأن إنتاجيته ستكون أقل من

أجرته. وأما قبل تلك النقطة، فإن رب العمل يتمكن من زيادة مجموع ربحه إذا ما استأجر عاملاً إضافياً.

إن التحليل السابق يقتضي أنه في ظل تلك الفرضيات كلها فإن المستوى العام للأجور يكون مساوياً للإنتاجية الحدية للعمل أو مقارباً جداً منها. ولكن من المعروف أن كلا من مستوى التكنولوجيا وحجم رأس المال الثابت يتغير، حتى في الأجل المتوسط، بل إن مستوى التكنولوجيا قد يتحسن في الأجل القصير، أي ما بحساب بالأشهر فقط. وبشكل خاص ذلك النوع من التحسن المتعلق بما يسمى بالتكنولوجيا المتضمنة في العمل. ويكون ذلك بسبب تحسن معرفة العامل بعمله، وإتقانه له الناشئين عن أسباب، من أهمها تكراره للعمل نفسه مرات كثيرة وتمرسه فيه، وتحسن معرفته بمحيط العمل وظروفه، وقلة التوتر النفسي الذي ينشأ عن بدء عمل جديد. يضاف إلى كل ذلك ما يطرأ عادة من تطوير على أدوات العمل، والمواد المستخدمة فيه، وطرق تنظيم العمل، وتحسن في الآلات، وغير ذلك.

ومن الناحية النظرية البحتة، فإن الزيادة في إنتاجية العمل تستتبع زيادة في مستوى الأجور، لأن تلك الزيادة هي التي تحفظ التوازن الاقتصادي في سوق العمل المتمثل في تساوي مستوى الأجور مع الإنتاجية الحدية للعمل، وذلك في ظل الفرضيات المشار إليها سابقاً.

ولكن واقع الحال غير ذلك، لأن فرضيات المنافسة الكاملة غير موجودة في دنيا الواقع، بل إن الواقع يتضمن الكثير من الممارسات الاحتكارية، في كل من طرفي العمال وأرباب الأعمال. من هنا جاء القول: إن ارتفاع مستوى الأجور بمقدار الارتفاع في الإنتاجية الحدية للعمل هو

أمر مرغوب فيه لأنه يبقى توازن الأجور الناشئة عن عملية الإنتاج في وضع مماثل لما كانت عليه قبل الزيادة، دون ظهور رابح أو خاسر نتيجة الزيادة في الإنتاجية، بل الكل يربح بنسبة ما كان عليه، فكل صاحب مساهمة في الإنتاج (وبخاصة العامل ورب العمل) يأخذ حصة من الزيادة تتناسب مع نصيبه الذي كان يحصل عليه قبل هذه الزيادة.

إن القول السابق يقتضي نتيجة حتمية، لا مندوحة عنها، وهي أنه - على فرض عدم حدوث أية تغيرات أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بكمية النقود والسياستين النقدية والمالية للدولة - فإن زيادة الأجور بنسبة الزيادة في إنتاجية العمل لا تؤدي إلى أي ارتفاع في الأسعار. فهي إذن زيادة صحية، فضلاً عن أنها لا توحى بأي تغير في القوى التفاوضية لعناصر الإنتاج المختلفة، وبخاصة العمال وأرباب العمل (المنتجين أو المنظمين).

لذلك، فإذا اقتضت المطالبات العمالية بزيادة الأجور على الزيادة بنفس معدل الزيادة في الإنتاجية، فإنها لا تكون مطالبة تضخمية. وقد لا تؤدي فعلاً إلى التضخم إذا صح فعلاً أنها ضمن حدود الزيادة في الإنتاجية، ولم تُتخذ ذريعة لزيادة الأسعار، وبخاصة أن الواقع الاقتصادي في عالم اليوم هو واقع تسوده القوى الاحتكارية ولا تتمثل فيه الشروط النظرية للمنافسة.

أما السبب الثاني لتبرير زيادة الأجور فهو ارتفاع تكاليف المعيشة، أي ارتفاع الأسعار أو التضخم. إذ من المعروف أن التضخم يخفض القيمة الحقيقية للدخل النقدية التي يحصل عليها العمال مما يدفعهم للعمل على حماية دخولهم الحقيقية والمطالبة بزيادة الأجور النقدية. وإذا ما أُريد للدخل الحقيقية للعمال أن لا تنقص عن مستواها الذي كانت عليه قبل التضخم،

فإنه لا بد من زيادتها بنسبة زيادة المعدل العام للأسعار، بغض النظر عن التغير في الإنتاجية.

أما إذا زادت إنتاجية العمل وارتفعت الأسعار معاً، فإن زيادة الأجور النقدية للعمال بنسبة الزيادة في الإنتاجية لا تعني حمايتهم من التضخم، بل مجرد إعطائهم الزيادة التي اقتضتها الزيادة في إنتاجهم، دون تعويضهم عن النقص في دخولهم الحقيقية الذي حصل بسبب التضخم. أي مجرد المحافظة على التوازن التوزيعي الذي كان قائماً قبل الزيادة في الإنتاجية (بفرض عدم زيادة الأسعار). (والزيادة في الأجور التي تتناسب مع الزيادة في الإنتاجية هي حق للعمال على كل حال بغض النظر عن ارتفاع الأسعار، إذا ما أردنا المحافظة على الوضع الذي كان سائداً من قبل، دون أي تغيير. بل إن هذه الزيادة تمثل (مضافة إلى الأجر الأصلي) أجر المثل في السوق في ظل أوضاع المنافسة. وبمعنى آخر، لو فرضنا أن شروط المنافسة كانت متوفرة في السوق، وأن أجور العمال قد تحددت (وتتحدد) فعلاً في ظل تلك الشروط، أي أن الأجور التي يحصل عليها العمال تمثل السعر السوقي للعمل فعلاً، ثم زادت إنتاجية العمل، فإن أجور العمال تزداد مع ازدياد الإنتاجية وبنفس النسبة، وذلك بفعل قوى العرض والطلب في سوق العمل، إذا ما استطعنا المحافظة على شروط المنافسة دون تغيير.

إن النتيجة المهمة التي نريد أن نخلص إليها هي أنه، لا يكفي أن تزداد الأجور بمقدار زيادة الإنتاجية في أحوال التضخم. وأن عدم أخذ عامل ارتفاع الأسعار بعين الاعتبار في زيادة الأجور (إضافة لعامل الزيادة في الإنتاجية) لا يؤدي إلى تعويض العمال عن النقص في دخولهم الحقيقية الذي سببه التضخم.

على أنه ينبغي أن نلاحظ - في الوقت نفسه - أن التضخم ذاته قد ينشأ عن الإفراط في زيادة الأجور بما يتجاوز الزيادة في الإنتاجية. ويكون السبب في ذلك وجود تشوهات سوقية تجعل من العمل سلعة يستطيع صاحبها ممارسة قوة احتكارية في السوق، تؤدي به ممارستها إلى الحصول على زيادات مفرطة في الأجور لا يستطيع أرباب الأعمال مقابلتها إلا برفع أسعار منتجاتهم. الأمر الذي يؤدي إلى بدء الحلقة التضخمية الشريرة، من تسابق بين الأسعار والأجور في التزايد.

فالتضخم الذي يسببه الارتفاع المفرط والمتكرر في الأجور هو ذلك النوع الذي تساعد على تخفيفه سياسات الأجور، عن طريق كبح الزيادات في الأجور ووضعها في إطار الزيادة في الإنتاجية. يضاف إلى ذلك أنه حتى في جميع أحوال التضخم الأخرى، ولو لم يكن ناشئاً عن الزيادة المفرطة في معدلات الأجور، فإن سياسات الأجور يمكن أن تستعمل كنقطة بدء تكسر عندها الحلقة الشريرة للتضخم.

2- مبررات التدخل الحكومي في تحديد الأجور والأسعار: يختلف الاقتصاديون اختلافاً مبدئياً حول تدخل الدولة في تحديد الأجور والأسعار. فمنهم من يرى في هذه السياسات - وبخاصة الإلزامية منها - مخالفة أساسية لعقيدة حرية السوق، وتجدهم بالتالي يعارضون هذه السياسات من منطلق مبدئي محض. وفي مقابل هؤلاء نجد أن التدخليين اليساريين يرون في معظم سياسات الأجور قصوراً عن مواقفهم المبدئية وسلوكاً حكومياً يتجه في صالح أرباب الأعمال، وهم يطالبون بنوع من التدخل يؤدي إلى تغيير توازن القوى السائد في الاقتصاد إلى صالح العمال.

وأهم ما تُنتقد به سياسات الأجور هو تقييدها لحرية المساومة التي يعتبرونها الأساس الذي تركز عليه كفاءة قوى السوق في الوصول إلى التخصيص الأفضل للموارد والتوزيع الأمثل لصافي الإنتاج. وذلك على اعتبار أن أي نوع من أنواع الضغط على الأجور سيؤدي إلى عدم قدرة سوق العمل على اجتذاب الحجم والنوعية المناسبة من العمل، وكذلك فشله في إعطاء هذه الأعمال الحصة التي تستحقها من صافي الإنتاج. ومثل ذلك يقال عن الضغط على الأسعار حيث يؤدي إلى تهرب الموارد بعيداً عن إنتاج السلع ذات الأسعار المضغوطة. ولا شك أنه على الرغم من أن مقصد سياسات الأجور والأسعار هو أن تكون شاملة لجميع الأجور والأسعار وليس لبعضها دون البعض الآخر، فإن الواقع التطبيقي، الذي لا يمكن تجنبه، هو أن هذه السياسات لا تستطيع أن تصل إلى جميع الأجور والأسعار، وبالتالي فإنها تقع في مزلق التأثير على الأجور والأسعار النسبية، مما يجعلها غير قادرة على تجنب التأثير المخلّ لآلية قوى السوق. على أنه، إذا ابتعدنا عن المواقف النظرية المبنية على العقائد التي ينتمي إليها المنظرون، فإن الواقع العملي يثبت أنه يصعب إدارة الاقتصاد - من الناحية التطبيقية - على حسب مقتضيات التبسيط النظري. وبمعنى آخر، فإن واقع العلاقة بين الأسعار والأجور يسوده الكثير من التعقيدات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الناشئة عن التباين الكبير بين القوى الاحتكارية للأطراف وصعوبة قياس المعطيات الضرورية مثل الإنتاجية والتغير بمستوى الأسعار والاختلاف الكثير في طرق حسابها. الأمر الذي يفتح مجالاً كبيراً لتدخل الدولة، على درجاته المتعددة، من الرقابة والملاحظة، إلى التوجيه والتشجيع، وحتى إلى الإلزام باتخاذ المواقف

المرغوب بها اجتماعياً وسياسياً، والتي يصعب معرفة صوابها من خطئها إلا بعد فوات الأوان ومرور الأحداث.

3- كفاءة سياسات الأجور والأسعار في تحقيق أهدافها: من المعروف أن هنالك أهدافاً متعددة لسياسات الأجور والأسعار. وإذا كان حديثنا في هذا القسم من الورقة يتركز على دور هذه السياسات في التأثير على التضخم، فإننا ينبغي أن لا نُغفل حقيقة كون سياسات الأجور والأسعار تهدف أيضاً إلى مقاصد أخرى لعل من أهمها: العمل على تخفيف حدة البطالة، نظراً لما هو معروف من صلة عكسية بين مستوى العمالة وارتفاع الأسعار والأجور، وإحداث تغييرات في اتجاه عدالة التوزيع، وبخاصة عند وجود قوى احتكارية، وحماية المستهلك من جشع المحتكرين.

فسياسات الأجور والأسعار التي تعمل على محاربة التضخم أو كبح جماحه، يمكن أن يكون لها تأثير واضح في ذلك، في بعض الأحوال، وبخاصة عندما يكون التضخم ناشئاً عن ارتفاع تكلفة العمل . وهنالك من التجارب ما كان له تأثير إيجابي على خفض معدلات التضخم، وبخاصة نتيجة لتلك السياسات الدخلية التي تعتمد على الحوافز الضريبية، من نوع التخفيض في ضريبة الدخل للعمال الذين يقبلون بعدم رفع الأجور بشكل تعتبره السلطة تضخيمياً.

كما يمكن أن تتخذ الأساليب الضريبية لسياسات الأجور شكل الكوابح أو العقوبات الضريبية، فتزداد الضريبة على دخل المؤسسة التي تجاوزت المعايير المقررة من قبل السلطات الاقتصادية للزيادة في الأجور. ولا شك أن نجاح هذه السياسات يعتمد على درجة تركيز النشاط الاقتصادي. ففي بلد مثل الولايات المتحدة يمكن تطبيق هذه السياسات

بشكل خاص على الشركات الكبرى، حيث تنتج أكبر ألف شركة الجزء الأكبر من الدخل القومي في البلاد كلها. وبالتالي، فإن إدارة سياسات الأجور لن تتضمن تكلفة تجعل من العسير تطبيقها، في حين أن تطبيقها في كثير من الدول الأخرى قد يتضمن تكلفة إدارية عالية.

ومن جهة أخرى، فإن مما لا شك فيه أن استمرار السياسات الإجبارية في تحديد الأجور والأسعار يدخل كثيراً من التشوهات في آلية السوق بشكل يجعل من الصعب الوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد من خلال قوى السوق. وبالتالي فإن المحاربة الحقيقية للتضخم ينبغي أن تتخذ شكل السياسات النقدية والمالية والتغيير في بنية الاقتصاد بشكل يعمل على إزالة أسباب التضخم وإعادة النشاط لآلية العرض والطلب في السوق دون مؤثرات احتكارية، أو بحد أدنى منها على الأقل. وبمعنى آخر، فإن إجراءات تحديد الأجور والأسعار بصورة إجبارية قد تكون لها فوائد مؤقتة في كبح التضخم ريثما يمكن تفعيل الوسائل ذات الفعالية الأطول أجلاً، بحيث تبدأ آثارها في التخفيف من حدة التوتر.

المحور السابع

طرق معالجة عجز الميزانية

ينبغي أولاً أن نلاحظ أن ظهور عجز في تمويل الدول أمر قديم، عرفتة الحكومات حتى قبل اختراع الميزانية العامة. والجدير بالذكر أن لعجز الميزانية نتائج كثيرة مهمة. منها ما يعتمد على وجود العجز نفسه ومنها ما يعتمد على طريقة تمويل العجز. فالعجز معناه أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع إنتاجها واقتطاعاتها من إيرادات الأفراد. الأمر الذي يعتبر تضخماً في الطلب الكلي على السلع والخدمات مقارنة مع العرض الكلي، على فرض مجتمع مغلق عن التجارة الخارجية مما يؤدي إلى الضغط على استهلاك الأفراد بحيث يضطرون - بمجموعهم - إلى تخفيف استهلاكهم لإفساح المجال للاستهلاك الحكومي الزائد. فإذا تم تمويل هذا العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض العام الداخلي، فإن الضغط النقدي من مجموع الطلب العام على الأسعار لن يحدث - نظرياً - على الأقل - بسبب امتصاص وسائل الدفع الزائدة لدى الأفراد، وبالتالي فيمكن أن لا يحصل تضخم بالأسعار نتيجة لذلك. أما إذا تم تمويل العجز بواسطة اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي - إصدار العملة - فإن الضغط التضخمي على الأسعار يبدأ بالظهور نتيجة لوجود وسائل دفع تدفع بالطلب إلى مستويات أكبر من المقدار الذي يستطيع العرض تلبية.

أما في اقتصاد متصل بالخارج من خلال الاستيراد والتصدير، فإن فائض الاستهلاك الحكومي يمكن أن تتم تلبيةه بواسطة الاستيراد. وهنا أيضاً فإن لأسلوب تمويل العجز أكبر الأثر في النتائج الناجمة عنه. حيث إن التمويل بإصدار النقود، وهو ما يعرف بالتوسع النقدي، سيؤدي إلى التضخم إضافة إلى انهيار في سعر العملة المحلية بالنسبة للعملاء

الأخرى مما يزيد في مصاعب عجز الميزانية ويجعل من الصعوبة بمكان الاستمرار في مثل هذا النوع من السياسة الاقتصادية. لذلك فإن الدعوة لاستقرار الأسعار واستقرار معدلات تبادل العملات تركز دائما على ضرورة توازن الميزانية العامة وعدم تمويل العجز بالوسائل النقدية.

ولما كان العجز في الميزانية العامة، إنما هو زيادة في الإنفاق على الإيرادات، فقد قسمته إلى نقاط رئيسية

أولا - السلع العامة في النظام الاقتصادي

قد تعجز آلية السوق، التي تتألف من تلاقي العرض والطلب، عن استيعاب بعض أنواع السلع والخدمات. بحيث لا يمكن من خلال آلية السوق إنتاج هذه السلع، إما بسبب طبيعة السلعة، أو الخدمة، وإما بسبب التصور الفكري والفلسفي أو الديني السائد، وإما بسبب الاختيار الواعي للحكومة. فمن السلع والخدمات ما لا يمكن من نشوء سعر سوقي لها، لأن طبيعة السلعة أو الخدمة لا يمكن معها حصر الإفادة منها بدافع الثمن. مثال ذلك إنارة الشوارع أو الدفاع عن الوطن. وكذلك، من السلع والخدمات ما لا يؤثر استعمال مستهلك آخر لها، على استعمال دافع ثمنها، مثال ذلك البث الإذاعي أو التلفزيوني. فطبيعة هذين النوعين، من الخدمات، لا تجعل من آلية السوق جهازا صالحا، لتوزيع تكلفتها على المستفيدين منها، مما يتطلب أن يتم تمويل إنتاجها بطريقة أخرى، تتعلق بالمجتمع بكامله. وهذا ما نسميه اصطلاحا بالسلع والخدمات العامة، بسبب عدم انسجام طبيعتها مع نظام السوق.

ومن المعلوم، أن هذه السلع، تتأثر بمستوى التقانة في المجتمع، فقد يمكن تحويل استعمال طريق عام، إلى سلعة خاصة، خاضعة للسعر

السوقي، إذا وضعت عليه بوابة، تسمح فقط بعبور دافعي الثمن. وكذلك، يمكن تحويل البث التلفزيوني إلى سلعة خاصة (مقابل السلعة العامة)، إذا أمكن استعمال أنظمة مخصصة للتشويش، على غير دافعي الثمن.

ومن الممكن القول، إن حجم السلع والخدمات العامة التي تُلقى على عاتق الحكومة، هو من أهم محددات العجز في الميزانية. فمهما كان حجم الإيرادات العامة، فإنه يمكن - ولو نظريا على الأقل - أن يكون هنالك مستوى معين، من حجم السلع العامة لا يوقع الحكومة في العجز، أي لا يضطرها لتتفق أكثر من إيراداتها.

المصادر غير الحكومية لتمويل إنتاج السلع العامة هنالك مزايا كثيرة، لقيام جهات غير حكومية، بتقديم بعض السلع العامة، من هذه المزايا:

- 1- التخفيف عن الميزانية العامة للحكومة، وبالتالي تخفيف احتياجاتها المالية، وما يعود به ذلك، من توفير إيرادات الحكومة لأغراض أخرى، قد لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الميزانية العامة .
- 2- التخفيف من حجم الحكومة، مما يقلل من مركزية القرار، ومن احتمالات دخول الفساد، والاستغلال، وذلك بتخفيف حجم الجهاز الحكومي (البيروقراطية).
- 3- رفع مستوى الممارسة الديمقراطية، وذلك بتوزيع القرارات المتعلقة بتقديم السلع العامة، ووضع بعضها بأيدي الأفراد، والهيئات التبرعية، والأوقاف دون حصرها جميعها بيد الحكومة.
- 4- تحسين كفاءة تقديم الخدمة، وبخاصة أن الهيئات والجمعيات التبرعية تتوفر - على الأغلب - في أفرادها، عناصر الحرص على أهداف

المؤسسة، وتقديم التضحيات، فضلا عن تمتعهم بمزايا الرغبة في خدمة المؤسسة التبرعية، التي جاءوا إليها بدوافع ذاتية، هي بطبيعتها خيرية في معظم الأحوال .

5- تقليل التكاليف. وهو وجه من وجوه تحسين الكفاءة، لأن الهيئات التبرعية تحصل - في العادة - على كثير من الموارد العينية، وبخاصة الوقت المتبرع به لخدمة هذه الهيئات. كما يغلب على العمل المتبرع به أن يكون ذا كفاءة عالية لأن المتبرع يغلب عليه أن يأتي من المثقفين وذوي الحصافة.

6- تحسين وصول السلعة العامة إلى أكثر الناس حاجة لها، لأنه يغلب أن تكون المؤسسات التبرعية محلية، مما يجعل حصولها على المعلومات الدقيقة أكثر سهولة وأقل كلفة.

ولا يعني وجود هذه المزايا، استغناء الهيئات التبرعية عن الرقابتين الإدارية والمالية، اللتين تخفان من احتمالات الاستغلال، وإساءة التصرف. ولكنها قد تتمتع بتفوق ملحوظ بالمقارنة مع قيام الحكومية بتقديم بعض السلع العامة.

ثانيا - ملاحظات حول تمويل عجز الميزانية العامة : هناك بضعة ملاحظات لا بد من تقديمها قبل الحديث عن تمويل عجز الميزانية، وهي:

أ - فما تحتاجه الميزانية العامة من تمويل، يمكن أن يكون قصير الأجل، أو طويل الأجل. فالحاجات التمويلية القصيرة الأجل، هي بصورة رئيسية حاجات خلال السنة المالية نفسها، يقصد منها تحقيق التوازن، بين مواعيد تحصيل الإيرادات العامة، ومواعيد صرف النفقات. إذ أن كثيرا من النفقات دوري بطبيعته، بينما قد يكون كثيرا من الإيرادات

موسميا يحصل في مواعيد الحصاد، أو بعيد انتهاء السنة المالية، الخ .
وتحتاج الحكومة، عندئذ، إلى تمويل قصير الأجل، تستطيع الحكومة
الوفاء به، عند تحصيلها لإيراداتها خلال أشهر قليلة. وفي مقابل ذلك
هنالك حاجات تمويلية طويلة الأجل. لا تستطيع الحكومة وفاءها إلا
بعد سنوات عديدة.

ب - ومن جهة أخرى فإن الحاجات التمويلية للميزانية العامة، يمكن
تصنيفها تحت ثلاثة عناوين كبرى هي:

أولا - تمويل المشاريع ذات العائد الإيرادي. وهي تشمل المشروعات
الاقتصادية للقطاع العام، كما تشمل أيضا مشروعات أخرى كثيرة،
تتعلق بالبنية الأساسية، مما تسمح طبيعته بصياغته بشكل مشروع
مدر للربح. مثال ذلك الطرق التي يمكن أن تباع خدماتها لقاء أجرة
استعمال، والمطارات التي يمكن بيع خدماتها للشركات، والناقلين،
والمسافرين، والحدائق العامة التي يمكن أن يفرض فيها رسم
دخول.

ثانيا - تمويل مشاريع البنية الأساسية، التي لا يمكن صياغتها (بسبب
طبيعة السلعة أو الموقف الشرعي منها)، بشكل يعود بالربح على
المساهمين فيها، أو أن صياغتها ممكنة، ولكنها غير رابحة، لقلة
الطلب عليها، رغم أن الاختيار الاجتماعي للبلد يعتبرها مفيدة أو
ضرورية. وقد يكون ذلك لأسباب فنية بحتة كالمباني الإدارية
للحكومة، أو لأسباب سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو اقتصادية
كثيرة، مثل الكثير من الطرق الريفية، ومشاريع كهربية الأرياف
البعيدة، أو توطين البدو، أو بناء المساجد، الخ.

ثالثاً- تمويل النفقات العادية للحكومة، مثل صرف رواتب القضاء وموظفي الإدارة الحكومية، وحراس الأمن، وغيرهم، أو شراء المواد الاستهلاكية للجهاز الحكومي، أو شراء السلع المعمرة، للاستثمارات الحكومية، المتعلقة بالإدارات العامة العادية (أي ما لا يتعلق بمشاريع مخصصة)، مثل سيارات وأثاث الإدارات العامة.

ج - ومن الحاجات التمويلية. ما يتمثل بعملات أجنبية، حيث تكون السلع والخدمات، التي ترغب الحكومة في الحصول عليها خارجية، لا بد أن يتم الدفع من أجلها بالعملة الأجنبية. مما يتطلب تمويلاً خارجياً لهذه الاحتياجات. وهناك أيضاً احتياجات بالعملة المحلية، يمكن للقطاع الخاص المحلي تحملها. ولا شك أن قابلية العملة للتحويل، والتوقعات الاقتصادية، والسياسية، للظروف المستقبلية للبلد، تؤثر تأثيراً كبيراً، في التفاعل المتبادل بين السوقين المحلية والخارجية. وكذلك، فإنه حتى مع قابلية العملة المحلية للتحويل، فإن للتمويل الخارجي تأثيراته الإيجابية والسلبية على التنمية، والعمالة، ومستوى الأسعار، فضلاً عن الآثار السياسية الكثيرة المعروفة.

د- وكذلك، فالممول من القطاع الخاص يفضل، دون شك، أدوات التمويل التي يستطيع التخلص منها، بسهولة ويسر، في أي وقت يشاء. لذلك فإن قابلية الأداة التمويلية للتداول، تعتبر على جانب من الأهمية كبير، بالنسبة لنجاح الأداة المالية في اجتذاب المستثمرين. وثمة صفتان أخريان، يهتم بهما المستثمر أيضاً، هما العائد المتوقع لاستثماره، ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها. لذلك، فإن هذه الخصائص الثلاثة،

ينبغي أن تكون محل تركيز خاص، عند اختيار الأدوات المالية المناسبة حسب الظروف الاقتصادية السياسية لكل بلد.

ثالثاً- الأوراق المالية لتمويل عجز الميزانية :

وهي ما يمكن التعبير عنه بأوراق مالية منها ما هو قابل للتداول في السوق المالية الثانوية، ومنها ما ليس له هذه الخاصية. ومنها ما هو قائم على التملك ومنها ما هو قائم على المديونية . ومن المعروف أن مبادئ التمويل تنبثق من مسائل المشاركات والبيع الآجلة والقروض. وبما أن البيع الآجلة والقروض تقوم على مديونية الممتول (أي الدولة)، فإنه يمكن تصنيف الأدوات المالية في تمويل عجز الميزانية إلى صنفين عريضين هما: أدوات تقوم على ملكية الممول للأصل الذي تستعمله الدولة، وأدوات تقوم على مديونية الدولة للممول. وعند حديثنا عن الوسائل الأخرى لتمويل العجز في الميزانية، سنضيف إلى هذين الصنفين عوائد بيع الأملاك العامة أو ما يمكن أن نسميه بعوائد الخصوصية، لأن كثيراً من البلدان تملك مشروعات عديدة قابلة للتحويل إلى القطاع الخاص. وسنتحدث أيضاً عن التمويل بالاقتراض من المصرف المركزي، أو ما يسمى أحياناً التمويل بالعجز، وهو يقوم على طباعة النقود.

تقوم فكرة الأدوات المالية المنبثقة من مبدأ الملكية، على تداول وثائق أو مستندات التملك. فمستندات التملك إنما تمثل ملكية لأعيان محددة ومعروفة . ويستند تداول هذه المستندات، إلى مبدأ القبض الشرعي، الذي يغني عنه قبض المستند الذي يمثل الملكية. والأعيان المملوكة تخضع لعوامل السوق في تحديد أسعارها. لذلك يمكن بيع هذه المستندات بأسعار السوق، سواء قلّت، أم زادت عن ثمن شرائها، أو إصدارها للمرة الأولى .

أما العائد الذي ينشأ عن هذه المستندات فهو ما ينشأ عن الأعيان نفسها من إيراد، ولنسمه بالعائد الايرادي إضافة إلى ما ينشأ عن التغيرات السوقية في أسعار الأعيان نفسها، وهو ما يسمى بالعائد الرأسمالي. وأما درجة المخاطرة، فتتفاوت حسب نوع الأعيان نفسها، والأحوال الاقتصادية، والسياسية، والأمنية السائدة في البلد، طيلة مدة التمويل بالتملك. وكذلك فإن درجة المخاطرة تتأثر بنوع الأداة التمويلية المستخدمة، كما سنرى فيما يلي من هذا القسم. وأهم أنواع الأدوات المالية القائمة على التملك، صكوك الإجارة، وأسهم المشاركة وأسهم المضاربة، وحصص الإنتاج.

1- صكوك الإجارة :

وتقوم فكرة صكوك الإجارة على التمويل بالإجارة. وهو تمويل من خارج الميزانية يستند إلى بيع المنفعة، ويمكن توضيح صكوك الإجارة فيما يلي: تصدر الصكوك للبيع للجمهور، وهي تمثل مستندات ملكية في عقارات، أو آلات، أو تجهيزات، أو طائرات، أو بواخر، أو أية سلع معمرة أخرى، مما هو قابل لأن تباع منفعة. وتتضمن الصكوك أيضاً، عقد تأجير هذه السلع المعمرة إلى الحكومة بأجرة محددة، تبين طريقة دفعها.

ويمكن إصدار صكوك إجارة لقاء أصول ثابتة موجودة فعلاً، يتم تملكها لحاملي الصكوك، واستئجارها منهم. كما يمكن كذلك صدورهم لقاء أصول ثابتة، تقوم الحكومة، بشرائها وكالة عن حملة الصكوك، ثم استئجارها بعد ذلك منهم.

فمشتري الصك يتحمل، بصفته مالكا، جميع ما يتحمله المالك للسلعة المؤجرة من مخاطر. ويمكن لنظام صكوك الإجارة أن يلزم المستأجر - الحكومة - بالقيام، وكالة عن المالك، بما يقع على عاتقه من أعمال

الصيانة، والتأمين، وأن يعود عليه، بما ينبغي أن يتحمله المالك، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية الغراء .

ويمكن لهذه الصكوك، أن تتداول في السوق، بالأسعار التي تحددها قوى العرض والطلب - وهي تعكس، دون شك، القيمة الحالية لما يتوقع من عائد إيجاري دوري لها، والقيمة الحالية للأصل الثابت - إن وجدت - عند نهاية عقد الإجارة، فضلا عن توقعات المخاطر والأعباء، التي يتحملها المؤجر، وكذلك التقييم النسبي في السوق لهذا الاستثمار، مقارنا مع الفرص البديلة.

ويمكن للحكومة أن تصدر أنواعا لا حصر لها من صكوك الإجارة. فيمكن أن تكون صكوك الإجارة دائمة تمثل عقود إجارة متتالية متجددة، بحث يتم تخصيص جزء من عوائدها، للتعويض عن الاستهلاك السنوي للأصل، فيتجدد الأصل بصورة مستمرة، أو أنها تمثل أصلا ثابتا غير قابل للاهلاك، مثل الأرض السكنية.

كما يمكن أن تكون ذات أجل محدود، دون التعويض عن استهلاك رأس المال، وفي هذه الحالة، فإن قيمة الصك تتناقص مع الزمن، وتتضمن العوائد الدورية - ضمنا - استرداد رأس المال. كما يمكن للحكومة - إذا كانت ترغب في تملك الأصل الثابت بعد فترة زمنية - أن تخصص مبالغ لشراء نسبة معينة من صكوك الإجارة كل سنة، أو أن تصدر الصكوك على طريق الإجارة المنتهية بالتمليك عند من يبيحها من الفقهاء المعاصرين.

وكذلك يمكن إصدار صكوك الإجارة ذات الأجل المتوسط أو القصير للسلع ذات الأعمار المتوسطة أو القصيرة، كالسيارات (3 - 5)

سنوات مثلاً)، أو أجهزة الكمبيوتر (1-3 سنوات)، أو الأدوات الصناعية التي لا تعيش أكثر من سنة واحدة في العادة.

ويمكن كذلك الصكوك الإجارة أن تنحصر بأصل ثابت واحد، كمجمع للوزارات مثلاً، أو أن تشمل عدة موجودات متجانسة، كأسطول طائرات، أو غير متجانسة في مشروع واحد، كالموجودات الثابتة لشركة السكر الحكومية، أو في مشاريع متعددة كالموجودات الثابتة لمشروعات متعددة، إذا أمكن تحديد هذه الموجودات بدقة، بحيث يمكن أن يمتلكها حاملو صكوك الإجارة، ويؤجروها للحكومة.

ويمكن لصكوك الإجارة أن تمثل مالكية أصول ثابتة لمشروع ينتج الربح كمصنع للحديد، أو لمشروع لا ينتج أي ربح مثل طريق ريفي، الحركة عليه قليلة، ولكنه ضروري من وجهة نظر العدالة، وخدمة أهل الريف. أو أن تكون تمويلاً خارجاً عن الميزانية بديلاً عن نفقات عادية تصرف لشراء الأثاث المكتبي للحكومة. كما يمكن إصدار صكوك الإجارة من قبل الحكومة نفسها، أو من قبل أي مؤسسة حكومية ذات استقلال ذاتي كالبلديات، أو هيئات الأوقاف، أو أي مؤسسة حكومية اقتصادية.

وينبغي أن يلاحظ في صكوك الإجارة أنها لا ينشأ عنها تغيير في الجهة، التي تقدم السلع العامة. فإذا كانت الحكومة، هي التي تقدم مثلاً خدمة فرصة التنزه في حديقة عامة، ثم أصدرت صكوك إجارة أصبح فيها حاملو الصكوك، هم المالكين للحديقة، وتدفع لهم الحكومة الأجرة كل ستة شهور مثلاً، لقاء استئجارها، فإن إدارة الحدائق في الحكومة تظل هي التي تقدم خدمة فرصة التنزه، وهي التي تتخذ جميع القرارات المتعلقة بهذه السلعة، ولا يحق لحملة الصكوك، التدخل في كيفية فتح الحديقة للجمهور

وما يتعلق بذلك من قرارات. وبمعنى آخر، فإن التمويل بإصدار صكوك الإجارة ليس له تأثير على حجم الحكومة، ولا حجم العمالة عندها، ولا حجم إنتاجها من السلع والخدمات العامة أو غيرهما.

وكذلك، فإنه من المفيد أن نلاحظ أن المثال السابق قد تضمن أيضا، تحويل موجودات ثابتة حكومية، إلى القطاع الخاص، دون أن يحول قرار استثمار هذه الموجودات من الحكومة إلى الأفراد. فهو بذلك نوع من الخصوصية غير الكاملة فالقطاع الخاص - من جهة - يصبح مالكا للأصل الثابت الذي تستعمله الحكومة. ولكنه من الجهة الأخرى، ليس له الحق باتخاذ القرار الاستثماري .

وأخيرا، فإن حصة بيع صكوك الإجارة التي تأخذها الحكومة - في المثال السابق (أي بيع أصل مملوك للحكومة إلى حملة الصكوك) - يمكن لها أن تتصرف بها في بناء مصنع للأسمنت، أو في الصرف على بنود الميزانية العامة من مرتبات ولوازم. فهي حرة في التصرف بهذه الحصة في أية مشروعات يقررها الاختيار الاجتماعي للدولة. أما إذا كان عرض صكوك الإجارة للجمهور من أجل بناء حديقة عامة، لم تكن موجودة من قبل، فإن الحكومة لا تستطيع أن تستعمل الحصة في غير بناء الحديقة، لأنها إنما تتصرف بالمال - في هذه الحالة - تصرف الوكيل عن ماله.

2- أسهم المشاركة:

وأسهم المضاربة تختلف هذه الأسهم اختلافا بينا عن صكوك الإجارة. فإن الأسهم تمثل ملكية، يؤمل منها أن تجني أرباحا، لا تعرف إلا عند التحقق الفعلي، في آخر المدة. وهي لذلك لا يمكن إصدارها إلا

لمشروعات تدر، في العادة، أرباحاً. وأوضح أمثلتها المؤسسات الاقتصادية للدولة.

أما أسهم المشاركة فهي تعطي لمالكيها الحق في الإدارة أيضاً، إضافة إلى التملك والمشاركة في الربح والخسارة. فيصبح القطاع الخاص، شريكاً في الإدارة عندما يمتلك هذه الأسهم. لذلك فهي تصلح، بشكل خاص، إذا كانت الحكومة راغبة بالإفادة من الخبرات الإدارية للممولين. فهي بذلك نوع من الخصوصية الكاملة أو الجزئية بترك المشروع كلياً، أو جزئياً، لإدارة القطاع الخاص.

وأما أسهم المضاربة، فلا تشارك في الإدارة، كما هو معلوم، لذلك فهي تُبقي على قرار إنتاج السلعة العامة بيد الحكومة. ولذلك فإن نجاحها يتطلب أن تنتهي إدارتها المهارات الفنية المناسبة. وتصدر الأسهم - في العادة - دائمة، غير أنه يمكن أيضاً أن تصدر أسهم مؤقتة، لأن الشركة نفسها يمكن أن يتحدد لها وقت معلوم. وكذلك يمكن في بعض الأحيان إصدار أسهم المضاربة، بشكل خاص، لمدة لا تزيد عن السنة، كما يمكن توزيع الأرباح (والخسائر) بشكل شهري أو فصلي أو نصف سنوي. ولا شك أن أسهم المشاركة والمضاربة، تمثل نوعاً من الممارسة الديمقراطية، في مجال تقديم السلع العامة. فإن أسعار هذه الأسهم إنما هي عملية تصويت مستمرة تظهر تقييم المستثمرين لإنجازات الحكومة في هذا المجال.

وحسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فإنه يمكن ممارسة ضمان الطرف الثالث، لجبر الخسارة في

راس مال أسهم المشاركة وأسهم المضاربة، شريطة تحقق شروط ثلاثة هي :

(1) أن يكون الطرف الثالث منفصلا في شخصيته، ودمته المالية عن طرفي العقد.

(2) وأن يكون متبرعا بضمانه بدون مقابل.

(3) وأن يكون الضمان مستقلا عن عقد الشركة أو المضاربة فلا يكون شرطا في نفاذه، ولا في ترتب أحكامه.

فإذا أصدرت الحكومة نفسها أسهم المضاربة، فإنه يصعب تحقق الشرط الأول. أما إذا أسست الحكومة هيئة مستقلة بشخصيتها المعنوية ودمتها المالية، ثم قامت هذه الهيئة بإصدار أسهم المضاربة، فإن مسألة ضمان هذه الأسهم من قبل الحكومة نفسها، وزارة المالية مثلا، قد تصبح سائغة، ولا شك أن الأمر يحتاج إلى نظر فقهي لتحديد مدى تحقق الشرط الأول المذكور في هذه الحالة. ومما يذكر أن قانون سندات المقارضة الأردني قد أساغ ذلك بالنسبة للأوقاف باعتبار أن أموالها مستقلة بدمتها المالية وبشخصيتها المعنوية عن الحكومة.

وقد توجد ظروف اقتصادية كثيرة، تستدعي تقديم ضمان الطرف الثالث، في بعض المشروعات، التي يكون للأمة مصلحة حقيقية بقيامها، رغم أنه لا ينصح بالتوسع، باللجوء إلى هذا الضمان، نظرا لما يحدثه من خلل في نظام السوق.

وأسهم المشاركة والمضاربة قابلة للتداول في السوق الثانوية، بأسعار تتحدد بقوى العرض والطب. ولا شك أن العوائد المحققة فعلا للسنوات

الماضية، والمتوقعة للسنوات القادمة، تدخل ضمن العوامل التي تحدد أسعار هذه الأسهم. أما ربحيتها فتحددها كفاءة المشروع، بمجمله ضمن معطيات السوق التي يعمل فيها. وكذلك فإن درجة المخاطر تتحدد حسب طبيعة الاستثمار إضافة إلى نوع العلاقة التمويلية إذ أن مخاطر المشاركة والمضاربة أكبر من مخاطر الإجارة.

أما من حيث جهة الإصدار، فإنه يمكن إصدار أسهم المشاركة والمضاربة من قبل الجهة المستفيدة من التمويل. ويمكن كذلك إصدارها من قبل جهة حكومية مركزية، بحيث تمثل إصداراتها مساهمات محددة في عدد من المشروعات الحكومية، فتستفيد من ميزة تنويع الاستثمارات، مما يوزع المخاطر فيخفف من عبئها.

وأخيرا، فإن أسهم المشاركة والمضاربة، لا تحتاج إلى إعادة سداد، شأنها في ذلك شأن جميع الأدوات المالية القائمة على الملكية. وذلك لأن طبيعتها لا ترتب مديونية على الجهة المستفيدة من التمويل.

3- حصص الإنتاج:

حصص الإنتاج : تمثل أسهم ملكية أيضا، لمشروع تتم فيه مقاسمة الإنتاج، بدلا من العائد الصافي. أما كيفية صدور حصص الإنتاج، وكيفية عملها فيمكن وضعها فيما يلي

تقوم الإدارة المعنية في الحكومة، بإصدار حصص إنتاج، ودعوة الناس لشرائها. ويتضمن عقد الاكتتاب في الحصة توكيل الإدارة بشراء سلعة (أو مجموعة سلع) معمرة، محددة بدقة، تكون من السلع الإنتاجية، كالطائرات، والبواخر، والجسور ذات السعر عند العبور. ويحدد في الحصة نصيب المالك، من الإيراد الإجمالي لهذه العين أو الأعيان المنتجة. وتقوم

الإدارة بتشغيل هذه الموجودات الإنتاجية، وتحمل جميع نفقات التشغيل، ثم مقاسمة إجمالي العائد مع مالكي الأصل المنتج حسب الاتفاق.

ويمكن أن تصدر حصص الإنتاج، أيضا بدعوة لشراء أصل منتج قائم فعلا، مثل الموجودات الثابتة الإنتاجية، كحديقة حيوانات يدخلها الناس بالأجرة، أو طريق يتحمل سالكوه أجرة عبور.

وحصص الإنتاج تستند إلى رأي معروف عند الحنابلة بجواز المضاربة بالأعيان الثابتة، كالداية والسفينة، يذكره ابن قدامة في الجزء الخامس من المغني. ويمكن تطبيقها، في المشروعات ذات الإيراد، أو مشروعات البنية الأساسية، التي يمكن صياغتها بشكل يجعل لها إيرادا. ولكنها لا تصلح للموجودات الثابتة غير ذات الإيراد .

وهي أقل مخاطرة من أسهم الشركة والمضاربة، لأن الإيراد الإجمالي أكد من الربح الصافي في أي مشروع. وهي كذلك أقل تعرضا لمخاطر سوء الأمانة لاقتصار المحاسبة، بين الشريك المالك والشريك العامل، على مجمل الإيرادات وانتقائها عن المصروفات وفروعها. على أن حصص الإنتاج أكثر مخاطرة من صكوك الإجارة، لأن الأخيرة تتضمن تعاقدًا على ثمن الخدمة، فهي أكثر تحديدا لإيرادها من حصص الإنتاج.

وهي تتمتع بنفس القابلية للتداول بالأسعار السوقية، التي تتأثر بعوائدها الماضية، والمتوقعة، شأنها في ذلك شأن سائر الأدوات المالية القائمة على الملكية، كما يمكن فيها أن يحدد العمر الإنتاجي للأصل الثابت بأجل معروفة، كأن يكون خاضعا لامتياز لأجل محدود، أو يكون قابلا للنفاذ، كبئر للبترو. .

الخصائص الاقتصادية للأدوات المالية القائمة على الملكية: تتمتع جميع أنواع الأدوات المالية، القائمة على الملكية، بخصائص مشتركة نعرضها مختصرة، فيما يلي:

أ - قابليتها للتداول، بأسعار تحددها قوى السوق، دون التقيد بالقيمة الاسمية لها. وهذا مما يمكن من قيام سوق ثانوية لها. ويشجع الناس على اقتنائها بسبب قدرتهم على تنضيف Liquidation ما يملكونه منها بسرعة. كما أن تكون سعر سوقي لها سيربط هذه الأدوات، بـتأمين إيراداتها المتوقعة، وبكلفة الفرصة البديلة، وبالطلب على منتجاتها، الخ. وتتضمن القابلية للتداول، القدرة على التصرف بهذه الأدوات تصرف المالك، كاستعمالها رهنا لدين، وهبتها، وبيعها، وميراثها، وغير ذلك من حقوق شرعية للمالك على ملكه.

ب - لا تشكل هذه الأدوات مديونية على الحكومة. وهي تعتبر - جميعا - أنواعا من التمويل من خارج الميزانية العامة للدولة. ولا تحتاج الحكومة فيها إلى رصد مبالغ، في السنوات القادمة، لسدادها أو شرائها من أصحابها. وذلك فيما عدا حالة واحدة هي، الالتزام بالشراء في حالة الإجارة المنتهية بالتملك. وبالتالي فإن هذه الأدوات، لا تثير مشاكل العدالة، أو عدمها، بين الأجيال، التي تنشأ عن اضطرار جيل لاحق، لسداد ديون جيل سابق له. أما إذا رغبت الحكومة، بتملك الموجودات التي تمثلها هذه الأدوات، فينبغي عليها أن تدفع سعر السوق. وذلك فيما عدا الإجارة المنتهية بالتملك - عند من يجيزها - فإنها تلزم بمبالغ مستقبلية محددة مسبقا.

ج - تعتبر هذه الأدوات نوعاً من الخصخصة Privatization في الملكية فقط، دون القرار الاستثماري. وذلك فيما عدا أسهم الشركة، فإنها تتضمن مشاركة المساهمين في الإدارة أيضاً، أما قرار إنشاء الشركة، وعرض أسهمها على الاكتتاب العام، فيبقى بيد الحكومة التي تستطيع الاحتفاظ بنسبة معينة من الأسهم تضمن لها حق السيطرة على القرار الإداري .

د - إن عرض أدوات التمويل القائمة على الملكية على الاكتتاب العام هو نوع من الممارسة الديمقراطية فيما يتعلق بمشروعات الحكومة. فإن المشروع الذي ينال تثمينا أكثر من الناس هو ذلك الذي يقبلون على الاكتتاب فيه. ويتفاوت شكل الممارسة الديمقراطية من أداة إلى أخرى، ففي حين تتنافس أسهم المضاربة، وأسهم المشاركة، مع استثمارات القطاع الخاص، فإن صكوك الإجارة، يمكن أن تحدد أجرة مرتفعة، لا تمكن القطاع الخاص من منافستها، وتقلل بالتالي من كشف مواقف المكتتبين فيها، عن مدى دعمهم الأدبي للمشروع، بسبب فرط الإغراء المادي للعائد الإيجاري. ويمكن أن يحدث قريب من ذلك في حصص الإنتاج، إذا ما حددت لمالكي الحصص نسبة عالية من الإنتاج.

هـ - يتفاوت تأثير هذه الأدوات على السلع العامة. فاستعمال أسهم الشركة، أو أسهم المضاربة، أو حصص الإنتاج يتطلب تغيير طبيعة السلعة العامة وإخضاعها الآلية السوق، أي جعلها سلعة خاصة لها أسعار تمكن من استبعاد أولئك الذين لا يدفعونها من الاستمتاع بالسلعة. أما صكوك التأجير فإنها لا تغير من طبيعة السلعة العامة، فيمكن مثلاً، استئجار مبنى المحكمة دون الحاجة إلى خصخصة خدمة

القضاء، كما يمكن استئجار أسلحة أفراد الشرطة دون خوصصة خدمة الأمن الداخلي.

و- ومن جهة أخرى، فإن أسهم المشاركة تغير أيضا من صفة الجهة التي تقوم، بإنتاج السلعة، فتصبح شركة مختلطة بدلا من كونها القطاع العام وحده. أما الأدوات الأخرى، فلا تغير من الجهة المنتجة للسلعة، إذ تبقى مؤسسات القطاع العام أو الحكومة نفسها، هي الجهاز الذي ينتج السلعة أو الخدمة ويعرضها في السوق، أو يقدمها للناس بشكل سلع عامه.

ز - إن استعمال أدوات التمويل القائمة على الملكية، لا يستدعي فرض ضرائب، ولا الحصول على قروض في المستقبل، لأنه لا حاجة إلى "سداد" قيمة هذا التمويل في المستقبل، باعتباره ليس دينا على الحكومة. وذلك عدا حالة الإجارة المنتهية بالتمليك. ولكنه ينبغي أن يلاحظ أن صكوك الإجارة تتطلب دفع أجرة دورية إلى حملة الصكوك. وهنا يمكن الافتراض بأن هذه الأجرة لا تزيد عن الفائدة الربوية في حالة الافتراض بالفوائد. وبالتالي فإنها لا تشكل عبئا يزيد عن عبء البدائل غير الإسلامية. ومن جهة أخرى فإن هذا العبء هو عبء إيرادي يقابل استخلاص المنافع من الأعيان المستأجرة.

ح- وبالتالي فإن هذا النوع من التمويل يحقق الربط الكامل، بين التمويل، من جهة، واستعمال الحكومة للأموال التي تحصل عليها من جهة أخرى. فلا تستطيع الحكومة التصرف بالمال كما تشاء ويحلو لها. مما يقلل بذلك من احتمالات التبذير، والإتلاف، والضياع، وسوء الأمانة، مقارنا مع التمويل بالفوائد. لأن تجربة الواقع أثبتت أن القروض بفائدة

كثيراً ما حوّلت الحكومات حصيلتها إلى استثمارات غير ما اقترضت من أجله، وكان كثير منها استثمارات سرفية تتصل بالفساد الإداري.

ط - ويضاف إلى ذلك، أن التمويل بأسهم الشركة والمضاربة يربط العملية التمويلية، بالكفاءة الإنتاجية للمشروع، مما يزيد في إنتاجية القطاع العام المستفيد من هذا النوع من التمويل. وليس الأمر كذلك عند التمويل بحصص الإنتاج، أو بصكوك الإجارة.

ي - إن ربط التمويل - وإيراداته الدورية للممول - بالموجودات العينية الحقيقية يسهل عملية الرقابة على الجهات المستفيدة من التمويل. فحتى في حالة صكوك الإجارة، لا بد من الوجود المستمر للأصل الثابت، حتى تستحق الأجرة. وبالتالي، فإن هذا الأسلوب من التمويل، لا يقلل فقط من إساءة استعمال التمويل عند الحصول عليه، بل يفرض رقابة مستمرة طويلة مدة التمويل، تؤدي إلى التخفيف من إساءة استعمال هذه الأموال.

ك- ويلاحظ من جهة أخرى، أن التملك يتضمن - بطبيعته - أن يتحمل المالك جميع المخاطر الذي تظراً على ملكه. ولا شك أن في هذه المخاطر ما يدفع الكثير من الممولين - وبخاصة الخارجيين منهم - إلى تفضيل التمويل على أساس المديونية.

رابعاً - وسائل أخرى لتمويل عجز الميزانية العامة:

إضافة لأدوات التمويل التي يمكن تداولها في الأسواق المالية يمكن لبعض الدول الإسلامية الحصول على التمويل اللازم من مصدر مهم آخر هو بيع بعض المشروعات الحكومية للقطاع الخاص، أو ما يسمى بالخصوصية. وكذلك فإن كثيراً من الحكومات تلجأ لطريق السهولة في

تمويل الفرق بين إيراداتها ونفقاتها وهو طريق الاقتراض من المصرف المركزي.

7-1- الخصصة:

الخصصة : هي تمليك القطاع الخاص، من أفراد وشركات، المشروعات الحكومية. ويقصد بها عادة زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات، وإعفاء الحكومة من الأعباء الاقتصادية الناشئة عنها، وزيادة فعالية السوق ونظام الأسعار، وزيادة المنافسة، وعلى العموم التحويل بهذه المشروعات من النظام الحكومي إلى نظام السوق.

وتوجد في معظم الدول الإسلامية مشروعات حكومية عديدة يمكن خصصتها عن طريق بيعها للقطاع الخاص المحلي. ومن هذه المشروعات مؤسسات الكهرباء، والماء، والنقل البحري، والمواصلات والنقل الداخلي، وحتى بعض الجسور والطرق السريعة. ويمكن وضع برنامج بحيث تتم تغطية العجز السنوي في الميزانية من إيرادات بيع هذه الأملاك العامة، على مدى سنوات عديدة، بحيث يباع كل سنة ما يكفي لسد العجز السنوي حتى نصل إلى توازن الميزانية العامة من خلال تفعيل العوامل ذات التأثير المتوسط والطويل الأجل في زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات، على اعتبار أن ذلك هو الحل الأمثل لإنهاء العجز في الميزانية.

ويلاحظ في هذا المجال أن جزءا كبيرا عجز الميزانية العامة في كثير من البلدان الإسلامية ناشئ عن مشروعات الخدمات العامة نفسها، مما يعني أن خصصة بعضها ستساهم في تخفيف العجز. فيكون للخصصة تأثير مزدوج. فهي تدر إيرادات عامة من جهة لقاء ثمن بيع المشروعات، وهي تخفف العجز بإلغاء بعض أسبابه من جهة أخرى.

وهذان التأثيران يعتبران مما يساعد على محاربة التضخم، وذلك بتعبئة إيرادات عامة غير تضخمية من جهة، وتخفيف النفقات العامة غير الكفوءة من جهة ثانية.

ولا يرد هنا الاعتراض بأن الخصوصية هي "بيع المستقبل " لأن خصوصية بعض المشروعات تزيد في كفاءتها وإنتاجيتها، وتوسع خدماتها . ففي خصوصيتها إسهام في النمو الاقتصادي وزيادة العمالة والإنتاج المحلي، مما يزيد في الرفاه العام فضلا عن زيادة الطاقة الضريبية للاقتصاد. يضاف إلى ذلك أن اتجاه الاقتصاد المحلي والميزانية العامة نحو التوازن يزيل توقعات العجز في المستقبل، مما يقلل الحاجات المالية للخصوصية نفسها.

ويمكن تصميم شروط الخصوصية بحيث تستمر الحكومة في سياسة الرعاية الاجتماعية التي تراها مناسبة، وفي تحقيق سائر الأهداف الإنمائية، سواء على المستوى الاقتصادي، أم الاجتماعي، مع الاحتفاظ بسلطة رقابية من مستوى مناسب على المشروعات التي تتم خصوصيتها، ودون التقريط بوطنية هذه المشروعات، بحيث ينحصر بيعها للمواطنين فقط.

ومن جهة أخرى، فإن الخصوصية تساعد في زيادة كفاءة هذه المشروعات، وتحسين إنتاجيتها، وتخفيف الشحوم المتراكمة عليها، وبالتالي تزيد من قدرتها على النمو في المستقبل، وتزيد من قدرتها على امتصاص العمالة المحلية، فضلا عن امتصاص فائض السيولة من السوق النقدية المحلية، وتحصيل قيمة الممتلكات المباعة لتغطية عجز الميزانية مما يعتبر عاملا مساعدا مهما جدا في محاربة التضخم النقدي.

وكذلك يمكن إعادة صياغة بعض المشروعات كالطرق والجسور لتصبح مشروعات ذات عائد أو ربح مشروع، حتى ولو كان من المرغوب فيه - اجتماعيا وسياسيا - تقديم دعم سعري لبعض الزمر من مستعمليها لبضعة سنوات قادمة.

وإضافة لتأثيرها المحمود على التضخم، تمتاز هذه الطريقة في معالجة العجز بأنها لا ترتب مديونية على الدولة، تضطر في المستقبل إلى سدادها. كما أنها تيسر التخلص من المشروعات الخاسرة وذات الكفاءة القليلة، كما تساعد على التخلص من الدعم السعري الذي تقدمه الدولة لكثير من هذه الخدمات، بكشف هذا الدعم وجعله واضحا محددا تحت مجهر المناقشة والتمحيص والقرار السياسي المباشر في كل سنة عند تقديم الميزانية إلى مجلس الأمة، مما يساعد على تقليص هذا الدعم إلى أدنى حد ممكن.

4-2- التمويل بالعجز :

يعتبر التمويل بالعجز من أيسر الوسائل لسد العجز في الميزانية العامة وهو بنفس الوقت من أكثرها خطورة، حتى إنه ارتبط بالتضخم الفاحش ارتباطا مباشرا. والتمويل بالعجز يقوم على طباعة النقود الورقية وإلقاءها في الأسواق أثمنا، لقاء شراء السلع والخدمات من القطاع الخاص المحلي، وكذلك شراء العملات الأجنبية بها من السوق المحلية، من أجل استعمال تلك العملات في مشتريات الحكومة الخارجية. يضاف إليه في العادة انتفاخ متصاعد في حجم الودائع المصرفية من خلال عامل المضاعف النقدي المصرفي مما يزيد الأزمة تعقيدا. وهو ينعكس بصورة

هبوط في قيمة العملة، محليا تجاه السلع والخدمات المحلية، وخارجيا تجاه العملات الأجنبية.

أما سهولته، فإن السلطة لا تحتاج إلى أكثر من إصدار أوامرها للبنك المركزي، بطباعة النقود وإعطائها لوزارة المالية، لقاء إيصالات يقدمها في العادة وزير المالية إلى المصرف المركزي، تمثل مديونية الدولة نحوه، يضعها الأخير في جانب الأصول من ميزانيته الختامية لقاء ما قام بإصداره من نقود.

أما تأثير التمويل بالعجز على التضخم فمباشر، لأنه يزيد كمية النقود الموجودة داخل الاقتصاد الوطني. كما يؤدي بدء ارتفاع الأسعار إلى تهرب الناس من النقود، وتقليل ما يمسكونه منها إلى أدنى حد ممكن، مما يزيد من سرعة تداول النقود، فيزيد ذلك بدوره من سرعة التفاعل التضخمي. وهو يمثل بذلك نوعا من أكثر أنواع الضرائب إجحافا وبعدا عن العدالة. لأنه من خلال تأثيره التضخمي، يجرف أمامه دخول وثروات جميع أولئك الذين تُعرّف دخولهم وثرواتهم بالوحدات النقدية (في مقابلة الأعيان)، وهم في الغالب من أضعف الفئات الاجتماعية، من حيث القوة الاقتصادية والقدرة على الدفاع عن دخولهم وثرواتهم وحمايتهم. ومن أهم أمثلة هؤلاء موظفو الحكومة وأصحاب الودائع المصرفية. وهو بذلك يتناقض مع جميع مقتضيات العدالة، وبخاصة حسب المفاهيم الإسلامية لها.

ولا نستطيع أن نجد مبررا شرعيا لقبول مثل هذا الظلم. لذلك فإننا نرى من أهم ضوابط السياسة المالية في مسألة معالجة العجز هو الامتناع المطلق، وغير المتحفظ، عن التمويل بالعجز، مهما ساءت الظروف والأحوال الاقتصادية.

المحور الثامن

النظام النقدي الدولي

1 نظام النقدي الدولي حتى اتفاقية بروتون وودز و أهم المؤسسات المالية المنبثقة عنه:

1.1 نظام النقد الدولي من القرن 19 حتى 1944 :

قاعدة الذهب التي سادت العالم في جميع دول العالم ماعدا الصين و المكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة و بموجبها قامت كل دولة بتحديد قيمة عملتها بمقدار من الذهب فعلى سبيل المثال 20 دولار = 1 أوقية من الذهب.

و 4 باوند = 1 أوقية من الذهب أي 5 دولار تعادل باوند واحد.

و أهم ميزة في هذا النظام هو آلية تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول التي يتم التبادل فيما بينهما. و استمر العمل بهذا النظام حتى 1914 . فتوقف العمل بقاعدة الذهب ريثما تنتهي الحرب و أحلت الحكومات محله نظام السبائك الذهبية رغبة منها في العودة إلى حالة ما قبل الحرب بعد أن خيم على الاقتصاديات الصناعية مشكلة التضخم

فتغيرت الظروف و تضاعفت كمية السيولة الدولية في مقابل تكديس مستمر له في الو.م.أ ، و في عام 1934 شرعت الو.م.أ قانون احتياطي الذهب الذي ثبت بموجبه سعر التعادل الدولار على أساس 35 للأوقية من الذهب الخالص.

و مع نشوب الحرب العالمية الثانية توقف العمل نهائيا بقاعدة الذهب و فرضت القيود على التجارة الدولية.

و شهد الاقتصاد العالمي آنذاك اضطرابات عنيفة في النظام النقدي و معادلات منخفضة لحركة التجارة الدولية العالمية مما دعا ممثلو الدول الرأسمالية للالتقاء في بروتون وودز بأمريكا عام 1944 قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب الهدف منه كان إرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة و استقرار.

2.1. ميلاد نظام بروتون وودز:

بدأت الدول الحليفة لفترة طويلة قبل نهاية الحرب الثانية العمل لتطوير نظام من شأنه أن يعزز التجارة الدولية و يؤدي إلى علاقات نقدية

صحيحة. وحددت تلك الدول ثلاثة أهداف: إزالة قيود التجارة فوراً، و تحقيق قابلية تحويل العملات (التي تلاشت كلية نتيجة الرقابة على نظام الصرف التي شملت العالم كله) و الحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين مختلف العملات و ظهر الاهتمام بالهدف الأخير نتيجة تجربة الثلاثينيات عندما أدت حركة أسعار الصرف المضطربة إلى مستوى عالي.

مؤتمر بروتون وودز: في أول يوليو 1944 انعقد في بروتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر ضم الكثير من رجال الاقتصاد و السياسة لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و كان هذا المؤتمر وليد الظروف التي سادت التجارة الدولية قبل نشوب الحرب العالمية أي قبل 1939 و لقد عرض في هذا المؤتمر كل من المشروع الأمريكي و الإنجليزي:

المشروع الإنجليزي:

يتضمن مشروع كينز إيجاد مؤسسة دولية تعمل على إيجاد النصيحة إلى الدول الدائنة التي تباع أكثر مما تشتري أي التي تتوفر لديها أرصدة

معرضة من العملات الأجنبية قادتھا إلى اتباع سياسة توسعية في الائتمان و تحقيق التعريفات الجمركية أمام الاسترادات و إعادة تقييم عملاتها.

بالنسبة للدول المدنية فقد ألزمها بتخفيض عملاتها الضمان المناسب للمؤسسة المنشودة، بتقديم الذهب أو بفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال فيها كما يرى الكثير أن دور المؤسسات المالية الدولية هو تقديم القروض إلى الأعضاء على المكشوف على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض لعملائها.

و قد قوبلت اقتراحات كينز بالرفض.

المشروع الأمريكي : استهدف إيجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل الأساسية التي يواجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينات من هذا القرن و التي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على التنافس بين الدول و رفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية و على التجارة الدولية و على العموم تشابه المشروعان من حيث:

● توفير ائتمان دولي للأعضاء

• إيجاد مؤسسة مركزية.

• السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.

• العمل على استقرار أسعار صرف العملات.

وقد جاء اتفاق المؤتمرين متأثر بالمشروع الأمريكي أكثر من الإنجليزي و ذلك بفضل ثراء أمريكا و قوتها العسكرية وقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها (16).

الفرع الثالث: بعض المؤسسات المالية الدولية المنبثقة عنه:

أولاً: صندوق النقد الدولي:

انبثق عن مؤتمر بروتون وودز أحد أهم المؤسسات الدولية و هو صندوق النقد الدولي و الذي يتكون من ثلاثة أجهزة حسب ما حددته المادة 12 من إدارة الصندوق ، مجلس المحافظين ، الجمعية العامة للصندوق و يتكون من ممثلي الدول الأعضاء و تمثل كل دولة بمحافظ و نائب ، و يعقد اجتماعه العادي مرة واحدة في السنة كما يمكن عقد اجتماعات استثنائية،

(16) ضياء مجيد المرسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ص39-40.

إضافة إلى المديرين التنفيذيين الذين يقومون بعمل الجهاز التنفيذي و عددهم عشرون عضوا و أخيرا المدير الإداري الذي يعين من قبل المديرون التنفيذيون، و لا يمثل دولة بذاتها، كما يرأس جميع العاملين.

كما حددت المادة 01 الأهداف الأساسية للصندوق و أهمها:

1. تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف الدولية و المحافظة على اتفاقيات صرف منظمة بين أعضائه و تجنب الانخفاض التنافسي في أسعار الصرف .

2. منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد البنك لهم بضمانات ملائمة و بهذا تساعد الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين مدفوعاتها دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قد تضر الاقتصاد القومي أو التقدم الدولي.

موارد الصندوق : تولد عن مؤتمر بروتون وودز رأسمال دولي، و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي و هذه الاشتراكات تكون مجمع الاحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية، حيث

تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأسمال الصندوق إذ يتطلب من كل عضو بحصة معينة من رأسمال الصندوق، و القيام بدفع 25 % من حصته ذهباً أو دولار، و يدفع الباقي أي 75 % من حصته بعملته الخاصة المقومة بالدولارات و خشية حصول انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت اتفاقية بروتون وودز على الاحتفاظ بالعملة الوطنية في بنوكها المركزية و تكون تحت تصرف صندوق النقد الدولي⁽¹⁷⁾.

استخدامات صندوق النقد الدولي :

و تتمثل الاستفادة من رأسمال الصندوق في مساعدة الأعضاء ممن يعانون عجزاً مؤقتاً في ميزان المدفوعات، و قد حددت في الاتفاقية الشروط التي يحصل بموجبها العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو، فعلى العضو المقترض أن يكون دافعا لاشتراكه في الصندوق و أن يكون قد أعلن عن القيمة الاسمية لتعادل عملته، و لا يشترط أن يزيد اقتراضه من العملات الأجنبية

(17) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ص305-312.

بعملته الخاصة عن 25 % من الحصة المقررة له في الصندوق خلال فترة 12 شهرا و أن لا تزيد مجموع قروضه عن 125 % من هذه الحصة، و يقوم الصندوق بمنح العضو قرضا من العملات الأجنبية لتمكينه من تصحيح العجز المؤقت في ميزان مدفوعاته الذي يتوقع أن يزول خلال فترة قصيرة، و على كل حال فإن إمكانية حصول العضو على قروض من الصندوق تخضع لشروط معينة منه بخصوص التسديد و التكلفة، فعندما تبلغ قروض العضو نسبة 125 % من حصته، عندئذ لا يمكنه الحصول على عملات أجنبية من الصندوق خلال فترة تتراوح بين 3 و 5 سنوات على شكل ذهب أو عملات أجنبية لحقوق السحب الخاصة (18).

حقوق السحب الخاصة:

في 19 سبتمبر 1967 اعتمد مجلس المحافظين إنشاء حقوق السحب الخاصة بعد الجمعية السنوية و يقضي هذا النظام بان يقع على عاتق كل عضو يطلب الاشتراك في هذه التسهيلات بان يمد غيره من الأعضاء

(18) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ص310.

الآخرين بعملات قابلة للتحويل مقابل حقوق سحب خاصة يتلقاها منهم و عند استخدام الحقوق يخصص مبلغ إجمالي لما يمكن للدول الأعضاء أن تسحبه خلال عام و يقسم هذا المبلغ بينهما حسب حصصهم في الصندوق.

تحدد قيمة حقوق السحب التي تعدل أسبوعيا من المتوسط المرجح للعائدات على عدد معين من السندات المحلية قصيرة الأجل في الأسواق المالية للبلدان الخمسة التي تتألف السلة من عملاتها و تم في 1995 استعراض الأدوات المالية من العائدات على الورق المالية المحررة لثلاث أشهر و هي أذون الخزنة في اليوم، أ و معدل الفائدة على الودائع المشتركة بين المصارف الإنمائية و شهادات الإيداع اليابانية و أذون الخزنة الفرنسية و أذون الخزنة البريطانية (19).

ثانيا: البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

تمخض عن اتفاقية بروتون وودز إنشاء صندوق النقد الدولي و إلى جانبه البنك الدولي للإنشاء و التعمير، أما العضوية في البنك فتعتبر كل دولة عضو في الصندوق عضوا في البنك و تنص المادة 6/3 من الاتفاق على أن كل عضو يفقد العضوية في الصندوق يفقدها أيضا في البنك بعد مرور 3 أشهر ما لم يسمح له البنك بالعضوية بعد موافقة 3/4 الأصوات و يلاحظ أن هذا النص قد قصد به إلزام الدول باحترام النصوص الخاصة بالصندوق.

و يدار البنك بنفس الطريقة التي يدار بها الصندوق تقريبا من ناحية اختيار الأشخاص و طريقة التصويت و ما إلى ذلك فهناك مجلس محافظين، و مجلس الإدارة، و رئيس البنك بالإضافة إلى لجنة استشارية تضم 7 أعضاء على الأقل ينتخبهم المحافظون من بين ممثلي المصالح المالية و التجارية و الصناعية و تعمل على تخفيف حدة النزاعات التي تنشأها المصالح الوطنية بين أعضاء الهيئتين⁽²⁰⁾.

(20) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ، ص315-318-325-326.

أهداف البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

يهدف البنك لتمكين الدول الأعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، و نلخص أغراض البنك فيما يلي:

1. المساعدة على تعمير أراضي الأعضاء و العمل على تطويرها من

خلال توفير رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية.

2. تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الأفراد و

الهيئات. العمل على نمو التجارة الدولية نمو طويل المدى، و المحافظة

على تعادل موازين المدفوعات الدولية عن طريق تشجيع الاستثمار

الدولي لتوسيع موارد الإنتاج عند الأعضاء.

3. تستهدف قروض البنك الدولي ضمانات إقامة و تطوير مشروعات

البنية التحتية الأساسية في بلدان العالم الثالث، و إلى إعادة هيكلة و

تطوير قطاعات اقتصادية معنية و من أجل تحقيق الأهداف يقوم

البنك بتزويد الدول الأعضاء هي في حاجة إليه من قروض متوسطة

الأجل، و كذلك تمكين هذه الدول من الحصول على ما يلزمها من قروض من المستثمرين الخصوصيين على أن يضمن البنك هذه القروض (21).

طرق إقراض البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بإقراض و مساعدة الأعضاء بالطرق التالية:

- أ- منح قروض مباشرة من رأسماله و احتياطياته و أرباحه.
- ب- منح قروض مباشرة من أموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في السواق المالية لبعض الدول كسوق و.م.أ، و إنجلترا و سويسرا و غيرها، و استعمال حصيلة هذه القروض في إقراض الدول الأعضاء التي في حاجة إليها.
- ج. عن طريق ضمان البنك الدولي كليا أو جزئيا القروض التي تقدمها البنوك و الأفراد إلى الدول التي هي في حاجة إليها.

موارد البنك:

(21) التقرير السنوي للبنك العالمي 1990.

تتكون البنك من رأسماله ، الاقتراض ، الاحتياطات و الأرباح.

أنشأ بنك الإنشاء و التعمير برأسمال قدره 10 مليار دولار مقسمة على عدد معين من الأسهم قيمة كل منها 100.000 دولار، و حق الاكتتاب فيها قاصر على الدول الأعضاء ثم زاد رأسمال البنك نتيجة زيادة العضوية إلى 110 و قد تحددت حصة كل عضو على النحو التالي: أن تدفع الدول الأعضاء 20% من حصتها بالذهب أو الدولار و الباقي يدفع بالعملة الوطنية للعضو و قدره 80 % إلا إذا طلب البنك من العضو الدفع.

هذا و لا يعتمد البنك على رأسماله، في عملية إقراض و مساعدة الأعضاء، بل يعتمد على القروض التي يحصل عليها عن طريق بيع و إصدار السندات في الأسواق المالية. و يعتبر الاقتراض أهم موارد البنك الدولي، إذ يشكل أكثر من 70 % من قيمة القروض التي يقدمها البنك الدولي إلى الأعضاء، أما الأرباح و الاحتياطات لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من موارد البنك الدولي⁽²²⁾.

النظام النقدي الحالي :

الوضع الحالي : سار نظام بروتون وودز على الوجه الصحيح حتى اضطرت و.م.أ التي واجهت أوضاع عجز هامة و متتالية لميزان مدفوعاتها إلى إلغاء قابلية تحويل الدولار. فعليا ثم قانونيا بقرار 15 أوت 1971 .

و منذ ذلك الحين تضررت العلاقات النقدية الدولية كثيرا. و تم خلق أداة جديدة للاحتياط تتمثل في حقوق السحب الخاصة، و هي تعني الإمكانية المتاحة للبنوك المركزية لامتلاك عملات قابلة للتحويل لدى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (F.M.I) وفق شروط معينة: شرط إعادة تكوين الحصة، الحاجة المؤكدة، حد القبول. و يعود قرار منح حقوق السحب الخاصة إلى مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي، باقتراح من المدير العام و مجلس الإدارة.

و في سنة 1973 انعقدت اتفاقية سميث سونيان عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب و وضعت حد لأسعار الصرف الثابتة. وضعها الرئيس

السابق نيكسون بإنجاز النظام النقدي الأكثر أهمية في تاريخ العالم. نستطيع القول أن إصلاح علاقات النقد الثابتة ترك المكان لنوع جديد من العلاقات مبنية أساسا على التعويم العام لل عملات. لكن في بداية 1979 اندمج في العلاقات الدولية نظام جديد هو النظام النقدي الأوربي الذي يهتم أساسا بتحقيق استقرار أحسن للعملات داخل المجموعة الأوروبية و بالتأثير على باقي العالم و يعتمد هذا النظام على استخدام وحدة أوروبية للنقد (E.C.U) تعرف على أنها وحدة حساب تتحدد بواسطة سلة من العملات و التي تستطيع أن تكون أصلا احتياطيا يكمل هذا النظام جهاز من الاعتمادات داخل المجموعة توجد لمساندة العملات المهددة وقتيا. استلم الصندوق الأوربي للتعاون المكلف بإصدار وحدة النقد الأوروبية (E.C.U) من الدول الأعضاء 20 % من احتياطياتها من الذهب و 80% من موجداتها من العملات.

خصائص دور الذهب في النظام النقدي الدولي الحالي:

يستند أنصار تصفية الوظائف النقدية للذهب، أن الذهب غير كفء للقيام بالدور الذي أسند في النظام النقدي الدولي لأنه من غير المعقول أن يعتمد هذا النظام على معدن يتعرض سعره لتقلبات باستمرار في أسواق الذهب التي تخضع لتفاعل قوي السوق بما فيها المضاربات و بالتالي كيف يمكن تشكيل الاحتياطات النقدية للبنوك المركزية اعتمادا على معدن كان سعر الونصة منه 54 دولار في عام 1971 ليرتفع إلى 200 في نهاية 1979 ثم يواصل ارتفاعه ليصل إلى سعر ه التاريخي في منتصف جانفي 1980 و هو 850 دولار للأونصة، ثم يبدأ بالانخفاض إلى أقل من 600 دولار في بداية 1981 و يستمر بالانخفاض مع تقلبات حادة ليصل إلى حوالي 400 دولار في نهاية ذلك العام ثم يحافظ على مستوى السعر المذكور في السنوات التالية ليبيع بحوالي (334-350) دولار للأونصة في النصف الأول من شهر فيفري (1986) ليرتفع لحوالي (385-390) دولار في نهاية شهر أوت من هذا العام 1986 و بالتالي كان لهذه التقلبات في أسعار الذهب بالنسبة لنظام النقد الدولي مصدر تضخم نقدي تارة، و مصدر

انكماش نقدي تارة أخرى لتصبح سببا للاضطرابات و عدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية (23).

الخيارات الممكنة لإصلاح النظام النقدي الدولي :

1. إصلاح سياسات أسعار الصرف :

إنّ غاية ما تصل إليه أسعار الصرف الثابتة هو نظام بلا تقلبات في أسعار الصرف و تكون الأسعار الثابتة سارية المفعول على الدوام و عندها ستكون هناك عملة موحدة لجميع الدول في النظام ويتواجد هذا النظام بالطبع داخل كل دولة و للعملة الموحدة ميزات و هي عدم الحاجة إلى تحويل العملة و غياب الغموض في أسعار الصرف المستقبلية للتجارة بين المناطق المختلفة. أما سيئات النظام الأساسية فهي أنه على جميع المناطق التضحية باستقلالها المالي و النقدي لسلطة مركزية و يتطلب النظام درجة عالية من التكامل الاقتصادي و السياسي بين المناطق.

(23) مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للتجارة ، ص 204-205.

2. قاعدة الذهب الدولية:

قد تكون ثاني أكثر نظم أسعار الصرف الثابتة، قاعدة الذهب الدولية على غرار النظام الذي ساد قبل الحرب العالمية الأولى و تبقى هناك نزعة قوية في بعض الأوساط للعودة إلى الذهب. و أحد الأسباب التي تجعل ذلك النظام جلابا هو ضعف قدرة السلطات داخل الدول المختلفة في توسيع عرض النقد بطريقة عشوائية خالقة ذلك النوع من التضخم الذي أصاب في الفترة الأخيرة ليس فقط الدول منفردة و لكن العالم كله و مما يعزي مؤيدي أسعار الصرف الثابتة أن أسعار الصرف الرسمية للذهب لن تتغير مطلقا حتى تتذبذب أسعار الصرف في نطاق ضيق داخل نطاق الذهب.

3. قاعدة الصرف بالذهب :

و البديل الثالث و المتاح للمجموعة النقدية الدولية هو تبني قاعدة الصرف بالذهب على غرار نظام بروتون وودز، و من المحتمل تجنب بعض المشاكل التي واجهت بالفعل عمل نظام بروتون وودز و ذلك بتصميم طرق تضمن عملية تخفيض قيمة العملة أو رفعها بطريقة أسرع و توفير فرصة

تعديل قيمة الذهب مقابل العملة الرئيسية و لم يتم إلى الآن إيجاد طرق مقبولة تضمن تعديل العملة بشكل ملائم و لا يخلق مضاربات قوية عند اقتراب نقطة التعديل أضف إلى ذلك ستبقى مشكلة ضمان إيجاد مستوى كافي من الاحتياطات الدولية بدون حل.

و هناك مشكلة أي عملة ستكون العملة الرئيسية في ظل قاعدة الصرف بالذهب، حيث انه لن يكون بمقدور دولة العملة الرئيسية تعديل سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية بفاعلية و تفقد بذلك سياسة سعر الصرف فاعليتها كوسيلة لتعديل ميزان المدفوعات.

4. معيار العملة الرئيسية:

إنّ الخيار الرابع أمام المجموعة الدولية هو معيار الدولار أو معيار عملة رئيسية أخرى و ستكون هذه الترتيبة مماثلة لنظام بروتون وودز في الأيام الأخيرة عندما تقلص دور الذهب في التسويات الدولية بشكل كبير، و نظرا لأن على العملة الرئيسية أن توفر معظم النمو في الاحتياطات فسوف تشبه المشاكل في هذا النظام إلى حد كبير مشاكل قاعدة الصرف بالذهب، و

سيعتمد استقرار النظام على النظام على الثقة في العملة الرئيسية و لكن لا يمكن ضمان ذلك طالما كان ميزان مدفوعات الدولة الرئيسية حرا في تجاوز المعدل الذي تود عنه الدولة الأجنبية تراكم احتياطاتها.

5. سلطة نقدية دولية:

و البديل الخامس هو خلق سلطة نقدية فوق قومية مثل صيغة موسعة من صندوق النقد الدولي تعمل كبنك مركزي عالمي. في ظل هذا البديل تربط قيمة العملات منفردة بحقوق السحب الخاصة بها و تضع الدول المنفردة في النظام جزءا كبيرا من عملاتها الأجنبية الاحتياطية كودائع في صندوق النقد. و يقوم الصندوق بدور المقاصة للتسويات الدولية بين البنوك المركزية تماما كما يعمل البنك المركزي بدور المقاصة للمدفوعات بين البنوك التجارية داخل أية دولة (24).

(24) جون هيدسون، مارك هرنذر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر الطبعة 1987 ص-839
838-837-832.

المحور التاسع

الآزمات النقدية الدولية:

تعريف الآزمات و المشكلات النقدية:

على الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للآزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أن الإسهام النظري العلمي من أجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم الآزمات مازال محدود حتى اليوم، فتفسير الآزمات و بحث جوانبها أمر شاق و صعب فسير أغوار الأزمة و التعرف على حقيقة العوامل التي ساهمت في نشوئها و التي أدت إليها و عدم الانخداع التي تشكل الأعراض الظاهرة الخارجية.

تعريف الأزمة: تعبر عن موقف و حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة ، مؤسسة ، مشروع ، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث و تتشابك معها الأسباب بالنتائج و يفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية (25).

المشكلات النقدية الدولية:

إذا كان النقد يطرح مشاكل داخلية من حيث خلقه و تسييره فإنه كذلك يطرح مشاكل على مستوى العلاقات الدولية و يدفع الاهتمام بتنمية الإنتاج و حمايته و كذا

(25) محسن أحمد الخصري ، إدارة الآزمات، مكتبة مدبولي ، ص53.

المحافظة على مستوى المعيشة، و يدفع كل دولة إلى تمديد مبادلاتها خارج الحدود الوطنية بهدف تحسين تمويناتها أو تجهيزاتها و بالتالي البحث على توسيع الأسواق المفتوحة لمنتجاتها، و ينجم عن هذه المبادلات الدولية اكثر غموضا و أكثر تقلبا من مجال الميكانيزمات الداخلية للنقد، إذ أن الدول الحديثة تحرس في المستوى الداخلي على العمل في إطار تنظيم متطور نوعا ما، أما في المستوى الخارجي فالنقد يواجه الغموض الذي يميز تطور العلاقات النقدية الدولية، و سوف نتطرق إلى أهم الآزمات النقدية الدولية حتى بداية الثمانينات.

أهم المشكلات النقدية في العالم الرأسمالي:

الآزمة الاقتصادية الكبرى (1929 \ 1933):

بعد الآزمة النقدية التي اجتاحت معظم الدول خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار النسبي في العلاقات النقدية الدولية خاصة خلال الفترة 1924\1928 لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الآزمة الاقتصادية العالمية 1929\1933 .

و لقد بدأت الآزمة بهبوط شديد في قيم الأوراق المالية في بورصة نيويورك (وول ستريت) و امتد ذلك ليشمل مختلف الأسواق النقدية و المالية في العالم. و كما هو معلوم فإن الأشخاص المعنية توزع ثرواتها إما في شكل نقود سائلة تحتفظ بها، أو

تودعها في شكل إيداعات و ودائع جارية أو تستثمرها في الأوراق المالية. و على هذا فإن انخفاض قيمة الأوراق و الأصول المالية و النقدية قد أدى إلى فقدان الثقة فيها، فاندفع الأفراد نحو تحويل ثرواتهم في شكل سائل ثم تحويل السيولة النقدية إلى اكتناز معدني ذهبي. و هذا حدث بالفعل، مما جعل البنوك تعاني من نقص السيولة لمواجهة طلبات السحب. فانكمش الائتمان، و انعكس ذلك على التمويل و الاستثمار فانخفض الإنتاج و نقص الاستهلاك و زادت البطالة⁽²⁶⁾.

و من أهم الخصائص و النتائج التي تميزت بها الأزمة ما يلي:

1. لقد تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
2. كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالآزمات الاقتصادية الرأسمالية الدورية.

3. استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استمرت لمدة 4 سنوات.

4. عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي ، ففي الو.م.أ مثلا انخفضت عمليات الخصم و الإقراض بمقدار مرتين بينما انخفضت هذه العملية نتيجة لأزمة 1907 بمقدار 4-5 % فقط وقد بلغ عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 و حتى

(26) محمد عبد العزيز عجيبة، مصطفى رشدي شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية ص 70

منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنك أي حوالي 40 % من عدد البنوك

الأمريكية و هذا أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار.

5. انخفاض معدلات الفائدة حيث كان سعر الخصم خلال الفترة (1929-1933)

لدى إنجلترا بحدود 3.1 % مقابل 5.5 % في عام 1929 و في البنك المركزي

في نيويورك 2.6 % مقابل 5.2 % في نفس العام.

6. و الملاحظ هو اختلاف درجة حدة الأزمة من دولة لأخرى، ففي خريف 1929

ظهر انهيار أسعار الأوراق المالية في الو.م.أ و في نفس الوقت بدأ الانخفاض

في القوة الشرائية للعملة الدول الزراعية بسبب تدهور أسعار المواد الأولية

الزراعية مما أدى إلى ظهور أزمات في موازين مدفوعات هذه الدول و في ربيع

1931 امتدت الأزمة إلى أوروبا الغربية و في خريف 1931 بدأت الأزمة في

إنجلترا و في ربيع 1933 اندلعت الأزمة في الو.م.أ و بشكل خاص في النظام

النقدي و الائتماني (27).

7. و قد انعكست هذه الأوضاع و الظروف سلبا على المبادلات، فقد بلغ حجم

التجارة الدولية 68 مليار دولار في عام 1929، لكن الأزمة الاقتصادية

الكبرى (29-33) أدت إلى انخفاض هذا الرقم إلى 27 مليار دولار عام 1932 و

(27) د. مروان عطون ، النظريات النقدية ، دار البعث للطباعة و النشر ، طبعة 1989 ، ص 197-198.

في عام 1939 كان حجم التجارة الدولية بحدود 53 مليار دولار و منه نستنتج أن التطور الهائل في الإنتاجية و التقدم التقني و أيضا النمو الهائل في فترة ما بين الحربين كل ذلك لم يترافق بتطور مناسب في التجارة الدولية.

و بعد أزمة 1929\1933 تعمقت التناقضات النقدية و الاقتصادية بين الدول بظهور و انتشار تخفيضات النقد التنافسية التي لجأت إليها معظم الدول للاكتتاب في الأسواق الدولية و التمكن من منافسة الدول الأخرى في هذا المجال (28).

أزمة النصف الثاني من الستينات:

بدأت هذه الأزمة عام 1967 بتدني في معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية و بشكل خاص من خلال الانخفاض الحاد في معدلات نمو الإنتاج الصناعي، و من أسباب ظهور الأزمة :

1. اتساع الفروقات بين أسعار الصرف الرسمية التي يحددها البنك المركزي و الفعلية الناتجة عن العرض و الطلب، ارتفاع معدلات التضخم، و اشتداد حركة التنقل رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

(28) د مروان عطون ، أزومات الذهب في العلاقات النقدية الدولية ، ص 143.

2. اختلال في التوازن في العلاقات النقدية الدولية بسبب العجز الدائم في موازين

المدفوعات بعض الدول (و.م.أ، إنجلترا) و الفوائض في بعض الدول (ألمانيا، اليابان).

3. عدم التناسب و التطابق بين الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي و

التطورات الاقتصادية الدولية و بالتالي قيام الأزمة انطلقت من التناقضات التي

قام على أساسها مؤتمر بروتون وودز منها:

- الوضع المتميز للدولار القابل للإبدال بالذهب مكن الولايات المتحدة

الأمريكية من تسوية القسم الأعظم من العجز في ميزان مدفوعاتها عن

طريق زيادة مديونيتها الخارجية قصيرة الأجل التي ارتفعت بمقدار 8

مرات خلال الفترة (1948-1972). كما أن انخفاض الثقة بالدولار

أدى بعض الدول منها فرنسا بإبدال أرصدها من الدولارات بالذهب مما

يؤدي إلى تناقص احتياطات أمريكا من الذهب بشكل كبير.

- امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة من الزمن من تخفيض

قيمة الدولار و ألزمت الدول الأخرى بالمحافظة على أسعار صرفها

ثابتة مقابل الدولار عن طريق التدخل في الأسواق لبيع أو شراء

الدولارات، و حيث أن الدول الأخرى ملزمة بتعديل أسعار صرفها عن

أخذ موافقة صندوق النقد الدولي و فترة الانتظار هذه تؤدي إلى حدوث مضاربات في رؤوس الأموال و هو ما أدى إلى تفاقم الصعوبات النقدية.

- ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية كان يؤدي إلى انخفاض الدولار مقابل عملات الدول الصناعية التي كانت مضطرة لدعم الدولار للمحافظة على ثبات أسعار صرف عملاته. و هذا كان يستدعي قيام تلك الدول بشراء كميات كبيرة من الدولارات مقابل عملاتها في أسواق العملات، و بذلك كانت تسبب في ارتفاع التضخم فيها لأن عملية الإصدار لم تكن مترافقة بتغيرات اقتصادية حقيقية تستوجب ذلك و بالتالي تمّ تصدير التضخم إلى الدول الصناعية الأخرى بسبب الالتزامات التي فرضتها اتفاقية بروتون وودز بالإضافة إلى أسباب خاصة ظهرت في بعض الدول الأخرى.

- تزايد نشاط سوق الأورو - دولار فارتفع إلى 190 مليار دولار بعدما كان 2 مليار دولار عام 1960 ، قد لعب دورا مزدوجا و متناقضا في الأزمة النقدية الدولية كما يلي :

* ساهم هذا السوق في سحب الأرصدة الكبيرة بالدولار و الناجمة

عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي و أسلوب تمويله و ذلك

ساعد على الحد من تفاقم الأزمة .

* ساهم هذا السوق من خلال تطور و اتساع نشاطه في زيادة

سرعة وانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل و منه تصاعد

الأزمة⁽²⁹⁾.

أزمة الدولار : 1971-1974:

لقد بقي الدولار أقوى العملات و أكثرها طلبا، و كان بإمكان الأقطار الأخرى حتى

شهر أوت سنة 1971 تحويل بعض أو كل ما لديها من دولارات احتياطية إلى ذهب

، أما السبب المباشر لقوة الدولار و كثرة الطلب عليه خاصة في الفترة التي تلت

انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة فيرجع إلى اعتماد معظم الأقطار، خاصة تلك

التي تضرر اقتصادها بالحرب، على الاقتصاد الأمريكي لتزويدها بما كانت تحتاج

إليه من سلع ،

و قد كانت حاجة هذه الأقطار إلى الدولار تفوق كثيرا ما كان في حوزتها أي أنها

تعاني من نقص في تمويل و إرادتها من أمريكا و هذا معناه تمويل الفائض من

صادراتها إلى أوربا و إلى غيرها من الأقطار، و لكن عملية التمويل فاقت مداها، حيث واكب هذا التمويل تدفق إضافي من الدولارات إلى الخارج بسبب النفقات العسكرية و برامج المساعدات الخارجية و عمليات الاستثمار الخاصة مما أحدث عجز في ميزان المدفوعات رغم توافر فائض كبير في ميزان الحسابات الجارية و قد بلغ مجموع العجز ما بين سنتين 1950-197 حوالي عشرة آلاف مليون دولار استبدلت الدول الأخرى حوالي ألف و سبعمائة مليون دولار منها بالذهب و احتفظت بالباقي كعملة احتياطية على شكل سندات حكومية أمريكية قصيرة المدى و هكذا تحول العجز من ميزان المدفوعات الأمريكي إلى فائض في موازين مدفوعات الدول الأخرى فزاد ما لديها من احتياطي معظمه بالدولار (30).

و بدأت المضاربات ضد الدولار و كان على الحكومة الأمريكية أن تجري تعديلات سواء اقتصادية أو سياسية و بعد سلسلة من الآزمات أجبرت الإدارة الأمريكية أخيرا على إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب بقرار نيكسون في 15 أوت 1971 و كانت هذه الأزمة أحد أعنف الآزمات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد

(29) مروان عطفون ، الأسواق المالية و النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني، طبعة 2000 ، ص104-105

(30) الدكتور عزت عيسى الغوراني ، الأزمة المالية و الدولية ، دار الآفاق الجديدة ، طبعة 1974، ص50-51.

الستينات و قد أوقف ارتباط عملات الدول الأعضاء في الصندوق بالدولار كوحدة قياس للقيمة و تم ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة (31).

كذلك تقرر تخفيض قيمة الدولار بنسبة 8 % تقريبا ، ليصبح سعر الأونصة 38 دولار و بذلك لم يعد هناك أي أهمية لعملية السعر الرسمي للذهب حيث أن الدولار قد أوقفت قابلية إبداله بالذهب تماما.

و هكذا أدت نتائج هذا القرار إلى انهيار النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بروتون وودز التي اعتبرت الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب أساسا للنظام النقدي الدولي (32).

أما الأسباب التي أدت إلى ذلك فيمكن تلخيصها فيما يلي :

تمكنت الدول خاصة الأوروبية و الغربية من استعادة قدر لا يستهان به من المقدرة الإنتاجية التي كانت قد فقدتها خلال الحرب، فقد تم تنفيذ برامج الإنعاش فيها بسرعة و بنجاح فارتفعت مقدرتها الإنتاجية إلى مستويات تفوق ما كانت عليه قبل الحرب كما تمكنت هذه الدول من الاستمرار في تنمية هذه المقدرة بمعدلات كبيرة بحيث فاقت معدلات النمو في أمريكا و منه تناقص اعتماد العالم على أمريكا

(31) حسن النجفي ، النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية ، نشر و توزيع بيت الموصل ، 1988 ص 24.

كالمزود الرئيسي للسلع و ظهرت في الميدان دول أخرى هي أيضا على جانب كبير من المقدرة و التصميم على المنافسة في الأسواق العالمية ، و تناقص مقدار التمويل المترتب عليه، و في نفس الوقت زاد تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة إلى الخارج كما استمرت نفقاتها العسكرية و برامج مساعداتها في مقدار العجز في مقابل زيادة ما لدى الدول الأخرى من احتياط.

الأزمة النقدية و المالية في بداية الثمانينات (1980-1981): خلال الفترة

1981/1980 بلغ المعدل السنوي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي في إنجلترا 1.8 %

في الولايات المتحدة 3.2 % في اليابان 4.8 % .

و في عام 1981 كان هناك تفاوتاً كبيراً في معدلات نمو الإنتاج الصناعي و

الأسعار و عرض النقود و أيضاً أوضاع الموازين التجارية في أهم البلدان الصناعية

حيث يلاحظ انخفاض الإنتاج الصناعي في كل من فرنسا و ألمانيا الاتحادية و

إيطاليا و إنجلترا بنسب متباينة، أما اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت

زيادة في الإنتاج الصناعي بلغت 5.0 % و 8.0 % على التوالي بالرغم من ذلك

ارتفعت أسعار الاستهلاك في جميع هذه الدول حتى في تلك التي انخفض فيها

الإنتاج الصناعي بمعدل 5.0 % ازداد عرض النقود بنسبة 6.5 % لذلك ارتفعت

فيها أسعار الاستهلاك بنسبة أقل بكثير من الدول الأخرى 5.0 % فقط.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ الزيادة في عرض النقود كانت أقل من الارتفاع

في أسعار الاستهلاك، بالرغم من تحقيق معدل نمو مرتفع في الإنتاج الصناعي.

لقد توافقت كل هذه التطورات بارتفاع حاد في أسعار الفائدة التي وصلت على أعلى

مستوى لها منذ ح.ع. 11 ويمكن إرجاع أسباب إرتفاع سعر الفائدة في جميع الدول إلى

:

1. ارتفاع التضخم و لجوء الدول إلى معالجته بواسطة أسعار الفائدة (السياسة

الانكماشية للحد من كمية النقود في الاقتصاد).

2. استعمال الدول لسياسة رفع أسعار الفائدة لدعم عملاتها لذلك يلاحظ بأن

أسعار الفائدة كانت أعلى بكثير على العملات الضعيفة (الليرة الإيطالية،

الإسترليني....) بالمقارنة مع العملات القوية (الين الياباني، المارك الألماني،

الفرنك السويسري) (33).

الاتحاد النقدي الأوروبي الجديد و الأوروبي:

لأول مرة في تاريخ البشرية نشهد بعث اتحاد نقدي لم يأتي كنتيجة منطقية لاتجاه سياسي و إنما أنشئ بمحض إرادة قوية تراهن على السير قدما طال المدى أم قصر نحو شكل من التعاون السياسي المتين، و يتمثل ذلك في نفس الوقت في اعتقاد يقرب من اليقين بأن يدخل هذا الحدث حيز التنفيذ و يكون في رهان على بلورة نتائج مستقبلا على الصعيد الاقتصادي و المالي و السياسي و هو رهان لم يسبق له مثيل و هذا يرجع لنقاط أهمها:

1. أهمية الأسس الاقتصادية و السياسة للاتحاد النقدي.
 2. اليقين بأن الأورو سوف تكون عملة تتميز بالاستقرار.
 - 3- و بالتالي فإن الاحتمال الغالب أن الأورو سوف يسهم في إضفاء المزيد من التوازن في النظام النقدي العالمي.
- و يستجيب إنشاء الاتحاد النقدي و العملة الموحدة، لطموحات قائمة منذ زمن بعيد، تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي في أوربا لتأمين نمو سليم و دائم و هذا سوف يخدم منطقة الأورو و لكنه سوف يساعد على تحقيق توازن أفضل على الصعيد العالمي.
- الأورو كعملة عالمية ذات شأن:**

سوف يكون الأورو عملة تتمتع بالاستقرار داخل منطقته و لكن هذا الاستقرار الداخلي من شأنه تأمين معدلات تضخم متدنية و أسواق (سندات) سائلة و متسعة، و من شأنه أن يؤدي حتما إلى زيادة دور الأورو و إضفاء المصادقية عليه خارج منطقته.

كما أن الأورو سيؤدي تدريجيا دورا أكبر في مجال الوساطة المالية بصفته عملية احتياطية على غرار المارك الألماني، وهكذا يستطيع الأورو و على المدى البعيد أن يسهم في إيجاد توازن أفضل في النظام النقدي العالمي و بالطبع فلن يستطيع أداء هذا الدور إلا إذا كان مطلوباً و لن يكون مطلوباً إلا إذا كان جذاباً، و لن يكون جذاباً إلا إذا كان قوياً.

و من المحتمل أن يبقى النظام النقدي و المالي العالمي لفترة طويلة تحت سيطرة الدولار الأمريكي، فهناك أولا امتياز الأقدمية، فتقل العادات له أهميته، كما أنه يمثل العملة الأساسية لإعداد الفواتير وفق ذلك العملة الرئيسية في الأسواق المالية بالنسبة للأسهم و السندات على حد السواء، غير أن اليورو قادر على أن يصبح عملة احتياطية هامة، خاصة و أن الدولار الذي كان يمثل 80 % من احتياطات البنوك المركزية في العالم عام 1975 لا يمثل الآن سوى 60 % من تلك الاحتياطات.

و في هذا الصدد يجدر الذكر أن إجمالي الناتج القومي للدول الإحدى عشر التي يمكن أن تكون ضمن المجموعة الأولى في اتحاد النقدي الأوري يفوق إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية و أن حجم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية و عدد سكانها أكبر كما أن فائض ميزان مدفوعاتها كبير و هيكلي و الكليات النقدية للبلدان الأوروبية الخمسة عشر يفوق حجم الكليات النقدية للولايات المتحدة.

كل هذه العوامل من شأنها خلق عملة ذات فاعلية في النظام النقدي العالمي الجديد (34).

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية)، الجزائر: جامعة منتوري.
- بريس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAL عنابة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة عنابة، 2005-2006.
- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 .
- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر.
- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000
- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.
- مصطفى سلمان: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، طبعة 2
- عاد حمود القيسي: المالية العامة و التشريع الضريبي مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 3، 2000ص86
- محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد: الاقتصاد المالي و الوضعي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة 1999.
- ضياء مجيد المرسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة.

المصادر والمراجع

- مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 2000 .
- التقرير السنوي للبنك العالمي 1990.
- مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للتجارة .
- محسن أحمد الخصري ، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي ، ص53.
- محمد عبد العزيز عجيمية، مصطفى رشدي شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية
- حسن النجفي ، النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية ، نشر و توزيع بيت الموصل ، 1988.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد، السياسات النقدية و البعد الدولي للأورو، مؤسسة شباب الجامعة طبعة 2000 .
- خالد الوصفي الوزني، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، طبعة 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، طبعة 2000 .
- جون هدسون، مارك هرنر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر الطبعة 1987
- بخزار يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000.
- الدكتور عزت عيسى الغوراني ، الأزمة المالية و الدولية ، دار الآفاق الجديدة ، طبعة 1974،
- هيثم الزغبى حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر طبعة 2000.

المراجع باللغة الأجنبية

- PIERRE CONSO, Gestion financière de l'entreprise, 8ème édition, Dunod, Paris 2000.
- Aldage and Stearn "Management" by south western publishing co. cincinnati,ohio 2,ED 1991
- Beverly Irby (2013), "Development of Administrative Thought: A Historical Overview (Research)", INTERNATIONAL JOURNAL OF
- ORGANIZATIONAL THEORY AND DEVELOPMENT, Issue 1,. Edited
- James Higgins ."the management challenge" Macmillan publishing company ,USA 1991 p 568
- Janet Shapiro, Overview of Planning , Johannesburg: CIVICUS, Page 5-4. Edited.
- JOURNAL OF ORGANIZATIONAL THEORY AND DEVELOPMENT, Issue 1, Page 1. Edited "MANAGEMENT THOUGHT", Reference for Business, Retrieved 6-4-2017. Edited.
- Moullin, M. (2002), 'Delivering Excellence in Health and Social Care', Open University Press, Buckingham
- Moullin, M. (2007) 'Performance measurement definitions. Linking performance measurement and organisational excellence', International Journal of Health Care Quality Assurance.